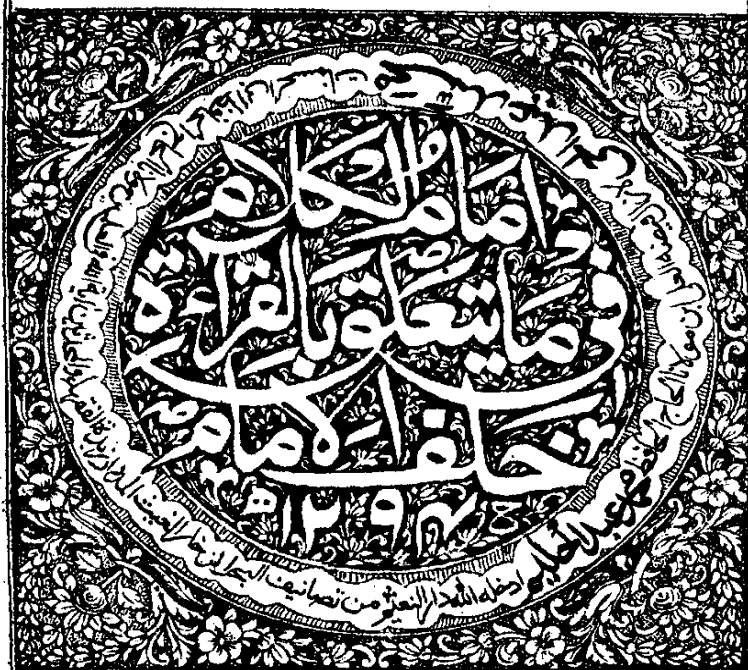
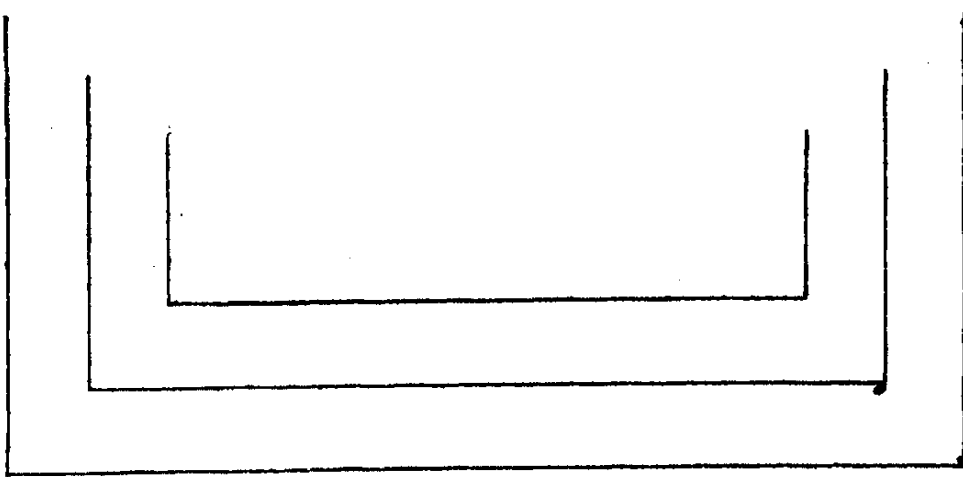


حمد الملك العادل على ان كتاب النافع للخواص والعوام المفيد للعلماء اعلام المطبوع لطباع الكرم عني



بامر المولى محمد خادم حسين العظيم اباك سلام الله عليك يا دي باه تمام محمد عبد الواحد غفر الله له والوالدين

في المطبعه ودار النشر المصطفاه محمد خان مطبعه



بسم الله الرحمن الرحيم

بسم

فأفقه كل كلام محمد الله الملك المتعام على ربه حيث علينا خاتمة الأنبياء سيدنا لا صغياء بالشريعة النقية السهلة البهية وأوضح لنا سبل الهداية
ونما ناعن طهر الضلالة بانزال كتابه الكريم وتشريع نبيه ذي الخلق العظيم وأيد به بالحج الساطعة والبراهين القاطعة وجعل لهم عبادته وزيارته
وتقبلاً واتبعوا من كل قرن بفضلهم وكلامهم الجيد والدين المتين يوفى الحق بالبراهين وعدهم على ما صرحوا اليه هبتهم بالبراهين بين التراب
الخير حكم بلسانهم ما انتشرت به صدق العمل كحيث قال العلماء ورثة الأنبياء وهذا نبيه بأنه لا يزال من أمته إلى يوم القيامة طائفة من أهل الحق طاهرين بالحق
على العامة فيسمونه وتعالى بأولسانهم محمد وبأعيانهم أشكرهم منه لتوفيق الهداية وصحة البداية والبراهين النهائية أشهد أن لا إله إلا هو وحده لا شريك
له شهادة تنجيها في الآخرة وأشهد أن سيدنا ومولانا محمد عبده ورسوله الذي أخرجنا من ضلالنا وسد لنا طرق أصول الشوائب وأبهرنا بآيات
الجلال والكرام ليتيسر لهم الوصول إلى الحكم في المعاد والواقعة ولا يتعسر عليهم إلا إقناع في الواقع الحكمة فجزاه الله عنا وعن سائر المسلمين خير الجزاء ولغفه
إلى البرايا العظمى وصلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وتابعه صلوة زكية تامة وافية لا يحصى عدده ولا تنتهي إلى المدة ولبعد يقول الغافلون في السياسات
المخترت ما كذبك الخلفاء بولسناك محمد عبد الحكي بالكنوى لا خضار والنعني خبار الله عن ذنبه المجلد الحق ابن واجر العلماء في عصره وسيد
الكرام فودعه مولانا الحكيم الحافظ محمد عبد الحكي رحمه الله من روضة الجنة النعيم إن الله تعالى قدس عبادته سبيل تجاربهم وحل بلسانهم
معلقاً بهم ورفق طرق اتباعه على منبههم ولم يحصره في جزأ مشتمل من تعسر السبل عليه كل من تنفس جعل اختلاف زراء نبيه الذين هم القديس المقدمين
والهم يجمع السالكين منهم ياخذ ما يأخذ ولا يأخذ من هم يمشي للقدرة ومنهم يمشي لكمة ولا يمشي من منعه نبيه آثاراً ساكنة ويجار امتطاة من تشبه من أحد ما
شرب من منبهها ومن لا يعرف واحد منها اتصل بمشأها ولم يزل سلف هذه الأمة على هذه الطريقة فكان الصفاية رغبوا الله عنهم يختلفون في الآمال الشريعة
ويقيمون على ما ذهب إليه دلائل ظنية أو نص صريح ونفذ ما هم كانوا يفتقدون من آثارهم وبخوص صريحاً لهم من غير أن ينف طائفة من الطائفة أو يتوجه
إلى الطريق الضيقة ما لم يظهروا دليل قاطع على الخطأ أو النسبة وانتقلت هذه السنة الوضعية إلى أتباعهم واتباع أتباعهم من الأئمة المجتهدين والعقلاء والمختارين
أن من الله على هذه الأمة الأربعة المشهورين بانتشار مذهبهم وشعور مسلكهم وقد دون كتبهم واجتمع أصولهم وفروعهم فأكبت كل من خل عن رتبة الاجتهاد
والترجيح وهم فالك من على اختيار مسلكهم النجيم فاختاروا كل ما اعتدوا به من لا حجة فيه وقام بتأييده وتأميله وترجمه إلى ترجيح مذهب من اتبعه وترشده
فمن قرعهم بألقاب نسبية من الخفية والشافعية والمالكية والحنبلية وتوجهت كل فرقة منهم إلى بتدوين الكتب جمع المسالك أقمته الحجج والله كل ما ثبت
ما اختاروا له من بعدهم من لا يلائم لاجبة والمجرباً كما سلك عليه الفهم بالجملة الرضية ومع ذلك كانوا متفقين على أن الحق ليس بمخصوص في التمسك
ولا أن الخطأ قطعي من خالفه بل كلهم بذلوا وسعهم والتفكير والتوضيح والتوضيح والتأويل والتعميم والتجريح من غير أن يلحن أحد على أحد طعناً

جاز عن حد وقد كان كثير منهم يرحلون ما هو رواية شاذة عن امامهم ويقرنون ما حملك عليه مخالفتهم من غير عصبية مذهبية ولا عنصرية
 هي الحقيقة المتوسطة القاموا بها فاصحابها التوفيق على سلوكها ولم يزل امر الدين على هذا الاسلوب لستين الى ان خلف من بعدهم خلفهم والتابع
 اسلافهم وقد ادهوا نفوسهم وتاكدوا من التقصيب لذهبي وارتكن في قلوبهم التفرقة للشريعة فاخذوا يخرجون مسائل متفرقة من اصول المتفرقة
 ويقرنون الحوادث المتكثرة على القواعد المتقولة فان تجدوا حديثا صحيحا او دليلا غريبا صحيحا انما استعملوا به في الجواب عنه بالناويل والنفير
 او الضعيف وضعفوا القوي وقروا الضعيف زعمهم ان ما ذكره في وخرجه او نقل عن حكمه وكما يكون مخالفا للدليل الصحيح وان امامهم ومن سبقهم
 لم يقولوا به الا بعد ظهور الدليل المخالف الصحيح واستنكفوا على زعمهم على اقره دليل الغلات ويشير الى قوة الغلات ومع كل ذلك اجتنابوا عن تحقيق
 من طعنوا الطعن على من نازعهم بل اتقوا على الجرح والقدح واثبات قوة مسائلهم وافقهم وضعف قول مخالفيهم على من هاجروا اختلاف العلماء وصرفوا مجرى
 مذهب على مذهب ليس فيه نقصة وان طاعت فتاوى اكثر الناس الذين هم قتها كماله لكنهم ليسوا بالمحدثين من اصحاب المذاهب الاربعة
 وجدوا على هذه الطريقة الساقية ثم خلف من بعدهم خلفا قاموا بالامة الكبرى ونصبوا ايات المناذعة العظمى واخذوا في حصول الصحة
 على مذهب امامهم وان خالفوا الحديث الصحيح المصحح من غير ان يقوم دليل على عدم الاحتجاج بها وحكموا بمذهب مخالفيهم وان اتوا بالدليل القوي
 مع قوة الاحتجاج بما هو حوايا فاننا سئلنا عن مذهبنا اجبت باننا صواب يحتمل الخطا واما سئلنا عن مذهب مخالفينا اجبت باننا خطا يحتمل الصواب
 احتمل الاول يتأمل في ما حكم به امامهم وقروا على الاصول في مداركهم فاخذوا اذا عرض عليهم الدليل الصحيح الصحيح مخالفا لاختاروه قالوا لا عبرة بكلامنا
 وسلفنا لولا قوة وان طاعت كتب اكثر الحديث ووجدناهم بهذا الاستدلال في غيرهم وهم داخلون في ادنى طبقات الفقهاء باعدون عن مذهب الحديث
 وهذه الطريقة المتفرقة للترتبة ليست بمنصبة بجماعة دون جماعة بل هي الخفية والشاغبية والمالكية والحنبلية ثم خلف من بعدهم خلف تغفلوا
 عليهم بنوع من الات الاجتهاد الجري وكنتم عليهم الترجيح المنحصر فتوجهوا الى احتياط الطريقة المتوسطة ولقد صابوا في ما فعلوا لكن اخطاوا في انهم استنكفوا
 من الدخول تحت النسب الاربعة وظنوا الانتساب بها من المذاهم المستقيمة بل رقى بعضهم حكما يكون شركا وكفرا وضلالة وكونوا مخالفا للسنة
 وفي انهم قصده امر المجرب اداة الفعل الحكيم بجزئه ولم تحكم الشريعة بانفاذه من موافقة الناس كما هو مأمور به على هذه الرواية ونزجهم
 عن الانتساب بمذهب النسب المشهور وان لم يكن لهم علم بهذا الحكم ولا تعيين بين الحلال والحرام وازادوا بطلان هذه السنة القديرة التي اقرها الله تعالى
 لمصالح عباده ولويتا ملوا في ما ورد من تنزيل كل رجل على ما زاد في قومه ذلك موجبا لفساد الجلال وانعكست الهداية بالضللال ثم خلف من بعدهم
 خلفا ضاعوا الصلوات واتبعوا الشهوات فسوف يقرن غيا الامن ثاب وامرهم على عاصمهم اكثر من في عصيانا وشق من عصويتنا
 ذاقوا النيران العظمى على اية العاكول كما سيما اما من اذله الامام الى حنيقة الاخطار زادهم الجرح والقدح وكل مقصود هم الطعن في الطرح
 ليس لهم حظ من الدين والتقوى ولا نصيب لهم من تائدية الفتى تراهم اذا ساعدتهم التوفيق لطاعة كتب الحديث المعبرة ووجدوا فيها
 احاديث مخالفة للاما لا عظم وغيره من معتدي العالم بسطوا السننهم بالطعن فيهم باسم المعن من دون ان ينظروا الى الامم الشواذ المحشونين
 ويطلعوا على مباحث الفقهاء والمحدثين ويتأملوا في قواعد متقدمة من الفسرين والاصوليين والمحدثين تراهم يحكمون بمضاه الامام
 الاعظم في مسائل عديدة على سبيل الجزم وينعمون ان تركه حتم وتوافقه محرم وطائفة عظيمة منهم قد طارت رتبهم علم رتبة
 رؤسا ثم نازعوا الخفية في المسائل العديدة كترك القراءة خلف الامام والاسود بآمين وبالصلاة في الصلوة وترك رفع اليدين
 عند الركوع والسجود وغير ذلك من الجزئيات الشهيرة وبلغوا في نزاعهم الى الدرجة القصوى وطولوا السنة الرد والكد الى
 ما لا يتناهي من كرم الانصاف لهم من العلم ولا حصة لهم من الفهم فخر من الحلال وحلوا الحرم وباحوا الغيبة وطعنوا الامة وتحقير
 اهل الاسلام وضربوا اهل الاكرام وسبوا من تذلوا لهم وتنقيصهم واذا انهم وحكموا بتدعيمهم وضلالهم وغير ذلك من المحرمات
 المنصوبة ولكنهم هات المشورة ولم يحسنوا لاحد تقليد الخفية في هذه المسائل فلما فاسد انهم لم يسمعوا راحة من ذلك ان استعملوا
 بكل من تندى فيها بالخفية بالمحرمات المذكورة وقد قابلتهم طائفة عظيمة اخرى حفزوا اليها التفریط الى ما تحت الترفيع استساقوا في الجلال

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الباب الاول في ذكر اشرف مناصب العلماء ودرجهم

انحصار الاموال في كنفه من اخصاياه ومبارات الطل

[illegible][illegible]

[illegible]

(Signature)

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

في كل من هذه القراءة ما شاع عن ثمانين نقرأ من الصلوة الموقوفة وعبادة وقد دون أهل الحديث أساليبهم ثم التفتوا فقرأوا خلف الإمام في صلاة الجماعة قبل كل
 والى ما لا يشترط بوجوه قبل عند محمد لا يكره وعندهما يكن انتهى ومثله في شهر الكعبة العينية المسمى بمنى الحقائق وفي الحديث شروعه في صلاة الموقوفة
 في شهر كذا في ذلك دون أن القراءة خلف الإمام على سبيل الاحتياط حسن عند محمد ومكره عند غيره وهذا ما يروى عن حنيفة أنه لا بأس بأن يقرأ الجماعة في الظهر
 والعصر وبما شاء من القرآن انتهى وفي غنية المستقلة شرحه منية المصلي بعد ذكر الآثار الواردة في المنع وهذه الضميمة كراهية حنيفة وابن حنبل
 قراءة المأموم في الصلاة أيضا وهو كراهة غير بعيد كما يفيد قول صاحب الهداية وعندنا كراهة لما فيه من الوعيد فان إطلاق الكراهة يفيد كراهة التعميم
 سيما إذا استدلل عليها بما فيه وحيد طاردا ما تقدم من قول عمر وسعد وعلى وأن كانت مستفسنة عند محمد فان لا يحرر قولها كما هو كراهة انتهى وفي
 تبليغ الحقائق شرح كذا الدقائق للشيخ المرحوم لا يقرأ الموقوفة على الموقوفة قراءة الجماعة عليه السلام لا يقرأ
 إلا بقراءة الكتاب وحديث جابر فان النبي عليه السلام قال المأمومين الذين قرأوا خلفه لا يقرأون إلا بقراءة الكتاب فانه لا يقرأون إلا بقراءة الكتاب
 وفي الهداية لا يقرأ الموقوفة إلا ما خلفه الإمام خلافا للشاذ في الجماعة أنه القراءة دون مشتركة فيشترط أن يقرأ الموقوفة على الإمام من كان له أمامه فقرأه أو كان
 قراءة له وعليه إجماع الصحابة ويستحسن على سبيل الاحتياط فيما يروى عن محمد ويكره عندنا لما فيه من الوعيد انتهى وفي حاشية الهداية المسماة
 بالنهاية قوله في ما يروى للمؤلف وقال شمس الدين في شرحه في نفسه صلاة في قول عدة من الصحابة وعن عبدالله بن أبي نعيم أنه قال لا يقرأ من وراء من يقرأ
 أن يركب أسنانه انتهى وفي حاشية الملاحدة للشيخ المرحوم قوله في كراهة عندنا لما فيه من الوعيد فقد روي عن المنع عن القراءة ما شاع عن
 ثمانين من الصحابة وقال علي بن محمد خلفه الإمام فقد أخطأ السنة وقال سعد بن الجرد في حديثه عن فروخ خلفه الإمام فلا صلوة له وأما الصلاة إذا كان
 غير مدركه بالقياس كانت محمولة على السماع فيعبر عن الخبر المقتضي لوجوب قراءة الجماعة على المأموم والصلوة الموقوفة المحرم إذا تعذر صلواته في الحرم وتركة ذرة
 مما كان له عنه خير من عبادة التقدير انتهى وفي البناية شرح الهداية للشيخ طيسق بن طيسق في قراءة الموقوفة احتياطا من الغلات
 فيها روى بعض المشايخ عن محمد في الأخيرة أن قرأ الموقوفة خلف الإمام في صلوة لا يجزئ فيها اختلاف المشايخ فيه فقال ابن حنبل وبعضه يشايخنا لا يكره
 في قول محمد وأهل المصنف كراهه ومما يدل على حاله الخافعة دون الجهر وفي شرح الجاهل للإمام محمد بن أبي السعد عن بعض مشايخنا أن الإمام لا يقرأ
 القراءة من الموقوفة في صلاة الجماعة انتهى وفي حاشية الهداية المسماة بفتح القدير بعد ذكر كراهة المأمومين وأما الصلاة في المنع والترحيل
 عبدالله بن أبي نعيم في قوله على من قرأ خلفه الإمام فقد أخطأ الفطرة ونحوه الدارقطني في قوله لا يصح أسنانه وقال ابن حبان في كتاب الضعفاء
 هذا روى عبدالله بن أبي ليلى أن نضرا بن وهب قال ويكفي في بطلان إجماع المسلمين على خلافه وأهل الكوفة إنما أخذوا وتركوا القراءة خلف الإمام
 فقط لأنهم لم يحضروا وأن ابن أبي ليلى هذا رجل جليل انتهى كلام ابن حبان وليس ما نسب إلى أهل الكوفة بعضهم بل هو ممنوعون وهي عندهم تركه
 وأما ذكر احتياطهم كما يفيد قول المصنف ويكره عندنا لما فيه من الوعيد وهو بعض المشايخ بأن لا يقرأ خلفه الإمام وقد عرف من طريق أصحابنا أنه
 لا يطلعون الإمام إلا على ما حرته قطعية انتهى وفيه أيضا قوله في ما يروى عن محمد يقتضيه هذه العبادة أنها ليست بظاهر الرواية عندهما قال في
 الزكاة خلافا لغيره ما يروى عنه في دين الزكاة وهو الذي يقرأ من قوله صلا الذخيرة وبعض مشايخنا ذكره أن علي بن محمد لا يكره على قوله في فصل
 الرابع الأصح أن يكون وقوفه قبل من قراها فاعبارا انتهى كتبه معجزة بالتصديق عن خلافة فانه في كتاب الآثار في باب القراءة خلف الإمام بعد ما استدل
 عليه بن قيس أنه ما قرأه في ما يجزئ فيه ولا في الجهر فيه قال لا يكره لا يقرأ الجماعة خلفه الإمام في شيء من الصلوات يجزئ فيه ما يجزئ في صلاة
 أنا آخره قال محمد لا ينبغي أن يقرأ خلف الإمام في شيء من الصلوات حتى هو طاء بعد أن روي في منع القراءة في الصلوة ما روي في صلاة الجماعة خلفه الإمام
 في ما جهر ولا في ما لم يجزئ فيه بذلك ما عت حاشية الآثار وهو قبل ابن حنيفة وقال السرخسي في نفسه صلاة في قول عدة من الصحابة أنه لا يجزئ الاحتياط
 عدم القراءة خلفه الإمام لا الاحتياط هو العلي ما قرئ المدليل ليس مقتضا قرأها القراءة قبل المنع انتهى وفي الجوازات شرح كذا الدقائق
 بعد نقل عبارة الهداية ويستحسن على سبيل الاحتياط في ما يروى عن محمد في نفسه في غاية البيان بأن محمد صرح في كتبه بعدم القراءة خلفه الإمام في ما يجزئ فيه
 وما لا يجزئ خلافا به تأخذ من قول حنيفة وصحاح عنه بأن صلاة الهداية لم يجز مراد من قول محمد بل صلاة الهداية ضعيفة انتهى وفي حاشية الآثار

في كل من هذه القراءة ما شاع عن ثمانين نقرأ من الصلوة الموقوفة وعبادة وقد دون أهل الحديث أساليبهم ثم التفتوا فقرأوا خلف الإمام في صلاة الجماعة قبل كل
 والى ما لا يشترط بوجوه قبل عند محمد لا يكره وعندهما يكن انتهى ومثله في شهر الكعبة العينية المسمى بمنى الحقائق وفي الحديث شروعه في صلاة الموقوفة
 في شهر كذا في ذلك دون أن القراءة خلف الإمام على سبيل الاحتياط حسن عند محمد ومكره عند غيره وهذا ما يروى عن حنيفة أنه لا بأس بأن يقرأ الجماعة في الظهر
 والعصر وبما شاء من القرآن انتهى وفي غنية المستقلة شرحه منية المصلي بعد ذكر الآثار الواردة في المنع وهذه الضميمة كراهية حنيفة وابن حنبل
 قراءة المأموم في الصلاة أيضا وهو كراهة غير بعيد كما يفيد قول صاحب الهداية وعندنا كراهة لما فيه من الوعيد فان إطلاق الكراهة يفيد كراهة التعميم
 سيما إذا استدلل عليها بما فيه وحيد طاردا ما تقدم من قول عمر وسعد وعلى وأن كانت مستفسنة عند محمد فان لا يحرر قولها كما هو كراهة انتهى وفي
 تبليغ الحقائق شرح كذا الدقائق للشيخ المرحوم لا يقرأ الموقوفة على الموقوفة قراءة الجماعة عليه السلام لا يقرأ إلا بقراءة الكتاب وحديث جابر فان النبي عليه السلام قال المأمومين الذين قرأوا خلفه لا يقرأون إلا بقراءة الكتاب فانه لا يقرأون إلا بقراءة الكتاب
 وفي الهداية لا يقرأ الموقوفة إلا ما خلفه الإمام خلافا للشاذ في الجماعة أنه القراءة دون مشتركة فيشترط أن يقرأ الموقوفة على الإمام من كان له أمامه فقرأه أو كان
 قراءة له وعليه إجماع الصحابة ويستحسن على سبيل الاحتياط فيما يروى عن محمد ويكره عندنا لما فيه من الوعيد انتهى وفي حاشية الهداية المسماة
 بالنهاية قوله في ما يروى للمؤلف وقال شمس الدين في شرحه في نفسه صلاة في قول عدة من الصحابة وعن عبدالله بن أبي نعيم أنه قال لا يقرأ من وراء من يقرأ
 أن يركب أسنانه انتهى وفي حاشية الملاحدة للشيخ المرحوم قوله في كراهة عندنا لما فيه من الوعيد فقد روي عن المنع عن القراءة ما شاع عن
 ثمانين من الصحابة وقال علي بن محمد خلفه الإمام فقد أخطأ السنة وقال سعد بن الجرد في حديثه عن فروخ خلفه الإمام فلا صلوة له وأما الصلاة إذا كان
 غير مدركه بالقياس كانت محمولة على السماع فيعبر عن الخبر المقتضي لوجوب قراءة الجماعة على المأموم والصلوة الموقوفة المحرم إذا تعذر صلواته في الحرم وتركة ذرة
 مما كان له عنه خير من عبادة التقدير انتهى وفي البناية شرح الهداية للشيخ طيسق بن طيسق في قراءة الموقوفة احتياطا من الغلات
 فيها روى بعض المشايخ عن محمد في الأخيرة أن قرأ الموقوفة خلف الإمام في صلوة لا يجزئ فيها اختلاف المشايخ فيه فقال ابن حنبل وبعضه يشايخنا لا يكره
 في قول محمد وأهل المصنف كراهه ومما يدل على حاله الخافعة دون الجهر وفي شرح الجاهل للإمام محمد بن أبي السعد عن بعض مشايخنا أن الإمام لا يقرأ
 القراءة من الموقوفة في صلاة الجماعة انتهى وفي حاشية الهداية المسماة بفتح القدير بعد ذكر كراهة المأمومين وأما الصلاة في المنع والترحيل
 عبدالله بن أبي نعيم في قوله على من قرأ خلفه الإمام فقد أخطأ الفطرة ونحوه الدارقطني في قوله لا يصح أسنانه وقال ابن حبان في كتاب الضعفاء
 هذا روى عبدالله بن أبي ليلى أن نضرا بن وهب قال ويكفي في بطلان إجماع المسلمين على خلافه وأهل الكوفة إنما أخذوا وتركوا القراءة خلف الإمام
 فقط لأنهم لم يحضروا وأن ابن أبي ليلى هذا رجل جليل انتهى كلام ابن حبان وليس ما نسب إلى أهل الكوفة بعضهم بل هو ممنوعون وهي عندهم تركه
 وأما ذكر احتياطهم كما يفيد قول المصنف ويكره عندنا لما فيه من الوعيد وهو بعض المشايخ بأن لا يقرأ خلفه الإمام وقد عرف من طريق أصحابنا أنه
 لا يطلعون الإمام إلا على ما حرته قطعية انتهى وفيه أيضا قوله في ما يروى عن محمد يقتضيه هذه العبادة أنها ليست بظاهر الرواية عندهما قال في
 الزكاة خلافا لغيره ما يروى عنه في دين الزكاة وهو الذي يقرأ من قوله صلا الذخيرة وبعض مشايخنا ذكره أن علي بن محمد لا يكره على قوله في فصل
 الرابع الأصح أن يكون وقوفه قبل من قراها فاعبارا انتهى كتبه معجزة بالتصديق عن خلافة فانه في كتاب الآثار في باب القراءة خلف الإمام بعد ما استدل
 عليه بن قيس أنه ما قرأه في ما يجزئ فيه ولا في الجهر فيه قال لا يكره لا يقرأ الجماعة خلفه الإمام في شيء من الصلوات يجزئ فيه ما يجزئ في صلاة
 أنا آخره قال محمد لا ينبغي أن يقرأ خلف الإمام في شيء من الصلوات حتى هو طاء بعد أن روي في منع القراءة في الصلوة ما روي في صلاة الجماعة خلفه الإمام
 في ما جهر ولا في ما لم يجزئ فيه بذلك ما عت حاشية الآثار وهو قبل ابن حنيفة وقال السرخسي في نفسه صلاة في قول عدة من الصحابة أنه لا يجزئ الاحتياط
 عدم القراءة خلفه الإمام لا الاحتياط هو العلي ما قرئ المدليل ليس مقتضا قرأها القراءة قبل المنع انتهى وفي الجوازات شرح كذا الدقائق
 بعد نقل عبارة الهداية ويستحسن على سبيل الاحتياط في ما يروى عن محمد في نفسه في غاية البيان بأن محمد صرح في كتبه بعدم القراءة خلفه الإمام في ما يجزئ فيه
 وما لا يجزئ خلافا به تأخذ من قول حنيفة وصحاح عنه بأن صلاة الهداية لم يجز مراد من قول محمد بل صلاة الهداية ضعيفة انتهى وفي حاشية الآثار

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

وَتَعْلَمُ أَنَّكَ لَمْ تَقْرَأْ مَا قَرَأَ الْخَلِيفَةُ
الْبَاقِلُ قَوْلِي بِمَنْ قَتَلَ خِيَسَاءَ وَالْأَمْلِكَةَ بِالْمَقْرَاءَةِ

لا تعد الا حراما ولا نصف حراما ولا حقه ان المصنف الثالث انما استعملها حديثا في حجة من حجة ما اذا جئتم الى
الصلوة ونحوها من غير ان يكون لها شيئا ومن ادركت الركعة فقد ادركت الصلوة اخرجه ابي داود ومنها ما اخرجه الطحاوي في تفسيره
الآثار في باب من صلى خلف المصنف وحده يستند عن زيد بن وهب قال دخلت المسجد انا وابن مسعود فادركنا الامام وهو راكع فركعنا خلفه
حق لمستوفينا في المصنف فلما قضى اقام الصلوة قلت له فحق فقال ابن مسعود فقد ادركت الصلوة ومنها ما اخرجه ايضا عن طارقي قال كان رجل
في الداء قد قامت الصلوة فقام فدخلنا المسجد فركعنا في مقدم المسجد فركع ومشى وقلنا مثل ما فعل ومنها ما
ما اخرجه ايضا عن ابي امامة قال رأيت زيدا بن ثابت دخل المسجد والناس راكعون فمشى حتى اذا لا يمكنه ان يصل الى الصف وهو راكع فركع فركع
راكع حق وصل الصف **واخرج** ايضا عن زيدا بن ثابت انه زيدا كان يركع على عتبة المسجد وجهه الى القبلة ثم يمشي الى الصف
ثم يعتدي به ان وصل الى الصف ولم يصل ومنها ما اخرجه عن طارقي قال كان رجل في حجة من حجة ما اذا جئتم الى
المسجد ومنها ما اخرجه مالك في الموطأ انه بلغه ان ابن عمر بن زيد بن ثابت كانا نيقان من ادراك الركعة فقد ادركت السجدة ومنها ما
ما اخرجه ايضا بلا عا ان ابا هريرة كان يقول من ادرك الركعة فقد ادرك السجدة ومن فاتت قراءة اهل القرآن فقد فاتت خير كثير ومنها
قول حمزة اذا ادركت الامام ركعا فركعت قبل ان ترفع راسه فقد ادركت الركعة وان رفع قبل ان تركع فقد فاتت الركعة ذكره اللطفي في غنية
المسئلة وقال هذا من غنى المسئلة ومنها ما اخرجه ابن عبد البر عن علي بن مسعود عن زيد بن ثابت قال سمعت ابا هريرة يقول في يوم من الايام
الموطأ وقال في شرح الامام في القضاة من ادرك ركعا فركعت قبل ان ترفع راسه فقد ادركت الركعة ومن فاتت قراءة اهل القرآن فقد فاتت خير كثير ومنها
ادرك الركعة ومن لم يدرك ذلك فقد فاتته الركعة ومن فاتته الركعة فقد فاتته السجدة اي لا يعتد باحد اذهب مالك والشافعي والحنفي
واصحابهم والشيعة والرواية في قوله واحد وصح في ذلك عن علي بن مسعود وزيد بن ثابت في ذلك ما لا بأس به في التمهيد انتهى
فهذه الاخبار موجهة انما لا يصح ان يكونوا من غيرهم فليكن هذا القول المنصوح **واما كراهة الشك في الله** فقلنا وانما المشقة على من
للقول الشك ورد قول الجمهور انما لا يصح ان يكونوا من غيرهم فليكن هذا القول المنصوح **واما كراهة الشك في الله** فقلنا وانما المشقة على من
ذلك لادلة نافية في قوله ما ذكرنا من غيرهم فليكن هذا القول المنصوح **واما كراهة الشك في الله** فقلنا وانما المشقة على من
والتخصيص وانما كراهة الشك في الله فقلنا وانما المشقة على من
واستدلوا على ذلك بحديث ابي هريرة في قوله ما ذكرنا من غيرهم فليكن هذا القول المنصوح **واما كراهة الشك في الله** فقلنا وانما المشقة على من
الحافظ ابن حجر العسقلاني في تفسيره ما ذكرنا من غيرهم فليكن هذا القول المنصوح **واما كراهة الشك في الله** فقلنا وانما المشقة على من
اخرى من غيرهم فليكن هذا القول المنصوح **واما كراهة الشك في الله** فقلنا وانما المشقة على من
وابسطة عن ابي هريرة في قوله ما ذكرنا من غيرهم فليكن هذا القول المنصوح **واما كراهة الشك في الله** فقلنا وانما المشقة على من
منه من قوله ما ذكرنا من غيرهم فليكن هذا القول المنصوح **واما كراهة الشك في الله** فقلنا وانما المشقة على من
الاصح في الزعم عن ابي سلمة في قوله ما ذكرنا من غيرهم فليكن هذا القول المنصوح **واما كراهة الشك في الله** فقلنا وانما المشقة على من
وردوا ابن ماجه من حديث عمر بن حبيب في قوله ما ذكرنا من غيرهم فليكن هذا القول المنصوح **واما كراهة الشك في الله** فقلنا وانما المشقة على من
من صلوة الجمعة ركعة بعد ادراك الصلوة وركعة الدار فقلنا من رواية الجاهلين في قوله ما ذكرنا من غيرهم فليكن هذا القول المنصوح **واما كراهة الشك في الله** فقلنا وانما المشقة على من
الزيادة المتخفية من قوله ما ذكرنا من غيرهم فليكن هذا القول المنصوح **واما كراهة الشك في الله** فقلنا وانما المشقة على من
من قد ليس له الجواب وقد قال ابن حبان في صحيحه انما كراهة الشك في الله فقلنا من رواية الجاهلين في قوله ما ذكرنا من غيرهم فليكن هذا القول المنصوح **واما كراهة الشك في الله** فقلنا وانما المشقة على من
فقد ادرك ركعا في قوله ما ذكرنا من غيرهم فليكن هذا القول المنصوح **واما كراهة الشك في الله** فقلنا وانما المشقة على من
الزعم في قوله ما ذكرنا من غيرهم فليكن هذا القول المنصوح **واما كراهة الشك في الله** فقلنا وانما المشقة على من

[illegible]

[illegible]

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

[illegible]

١٩
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٩٠
 في مدينة جدة
 في يوم الاثنين
 في الساعة العاشرة
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٩٠
 في مدينة جدة
 في يوم الاثنين
 في الساعة العاشرة

[illegible]

سید محمد امین اکبر و دارالخیرین خانقاہ قادریہ جمعیۃ امربن عمر المدنی الخلیفۃ التوسع فی مصر . من مکتب سید علی بہلول ادریس ملا خرقوی العزیز لے الخلیفۃ الملتزم بخمس۱۰۷۳ ہجری القمریۃ فرمود کرم علی الحبیب مولانا از سے اللہ تعالیٰ فرمادے . من مکتب سید

1

1947

11

مردم را به خدا و رسول او می‌فرستاد.

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

وعلیٰ لای انما یستحق فی الخطیة وکفره فیما
 یستحق علیٰ حال ان یستحق فی الخطیة
 یستحق ان یرحمه ویرحمه فیما یستحق
 یستحق ان یرحمه ویرحمه فیما یستحق

[illegible][illegible]

وہیں لایا گیا کتاب اور اس کتاب نے مجھ کو سب کچھ سکھایا اور میری زندگی بدل دی۔

[illegible]

[illegible]

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

HI

بحسب تقدم الجمع على استقامه الحكيم شيخ الوارثه بخلاف الراوى

ووجه آخر اذ روى عن الصادق عليه السلام في الخبرين انهما لم يرويا عن علي بن ابي طالب في الحديث كونه منسجماً
 هذا من الحنفية وعند الشافعية لعل الصادق في خلاف الرواية بل يروى بالحديث وهذا هو مذهب الحديثين لما كان الحديث مفسراً في عملنا وروى
 الصادق في عملنا ذلك علم انه كان عالماً بنسخه لا يغير العمل بخلافه لتمامه من الصادق المتعلق عند التمسك به على ما ينبغي بخلاف ما اذا عمل الراوي بخلاف
 الرواية قبل الرواية فذلك دليل على العمل بالنسخة وكان اذ لم يعلمه تاريخ العمل ورواية الحديث وهم انه يحتمل ان يخطئ التامسك فترك العمل به قلنا هذا بعيد
 بل غير صحيح لان ناسخ المفسر يكون الا مفسر فلا احتمال للحق كذا في خبرنا اصول وشروطه وقد استند الحنفية بهذا الاصل فكثير من المبلات كمبش
 نعم اليه ونسب اليه سماعاً بولع الكلب وغير ذلك وشتر معاني الا قالوا لعل اوى ملو من امثال ذلك وان كان كل ذلك لا يحمل من ايراد جيد
 وشبهات قوية اذا عرفت هذا فنقول ادعاء النسخ في ما نحن فيه لا يستقيم على مذهبه لنسأ نعية ومن انقراض لان قول الصادق عليه السلام ليس بمعتبر عندهم
 اذا كان خلاف الرواية بل يجب اخذ بالرواية فهذا ما اتفق الجمهور عليه وفيه كلام في خبرنا لا شك فان ثبت تأخر فتره او كونه خلاف مومينين صحيح ذلك ولا فلا
 فتره بل بما روى له الحنفية عندهم وان كان عمل الصادق في الرواية وفتره على خلاف رواية من امارات النسخ لكنهم فيدوه بما اذا علم تأخر فتره من
 رواية يبينون ويكبرون خلاف الرواية على ما يبينون وفي ما نحن فيه كلام في خبرنا لا شك فان ثبت تأخر فتره او كونه خلاف مومينين صحيح ذلك ولا فلا
 فتره بل بما روى له الحنفية عندهم وان كان عمل الصادق في الرواية وفتره على خلاف رواية من امارات النسخ لكنهم فيدوه بما اذا علم تأخر فتره من
فان كونه خلافه بحيث لا يمكن الجمع بينه وبينه ممنوع لما هو من جملة الحديث الثالث حديث الخليفة وهو مخبر في كتب معتدلة بطريق
 متعددة **فاخرج ابو داود** في سننه من طريق شعبة عن قتادة عن زرارة عن عمران بن حصين عن ابن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم
 خلفه بسم الله الرحمن الرحيم قال انكم قرءوا رجل قال قد عرفت ان بعضكم خالفني **قال ابو داود** قال ابو الوليد في حديثه قال شعبة نقلت
 لقنادة ليس قول سعيد الضمت لقنادة قال ذلك اذ اخرج به وقال ابن كثير في حديثه قال شعبة قلت لقنادة كانه كرهه قال لكن **فاخرج**
 ايضا من طريق سعيد عن قتادة عن زرارة عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم ان بعضكم خالفني فقال رجل يا فتى
 قد علمت ان بعضكم خالفني **فاخرج مسلم** في صحيحه **خبر الحديث الرابع** ما رواه البخاري عن ابن مسعود قال كانا نقرأ خلف رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال خاطم على القرآن **وروى على** الاستدلال بهما بعض ما ورد على الاستدلال بالحديث الثالث فتذكره **وقد يروى عليه** ما قال ابن عبد البر
 في الاستدلال بعد ذكر حديث ابن مسعود هذا الوجه فيه وانما معناه في الخبرين لا يقع في صلاة السر بين ذلك حديث ما لا نأزع القرآن وهذا في
 الخبرين على ما ذكرناه انتهى **وقال** بعد ذكر حديث عمران هذا الحديث رواه شعبة وجماعة عن قتادة عن زرارة بن اوفى عن عمران بن اوفى عن عمران بن اوفى
 نازعنا وهذا مثل قوله في حديث لي هرة قال انهم اقران انتهى **الا ان يقال** غرض المستدلين بحديثي الحديثين وامثالهما اثبات ترك القراءة
 في الجهرية وترك الجهرية فيها وفي السرية على ما نظيرة **وقد يروى** ايضا بان هذين الخبرين لا يثبت منه النهي عن القراءة ولا تركها وانما اخبر
 النبي صلى الله عليه وسلم والسلام بالخفية والمخاطبة في كلامه **فخرجها** اي ان النهي وان لم يكن مذكراً صريحاً لكنه مفهم ضرورة فان من العلم
 ان المخاطبة والمخاطبة في القرآن مني عنه ولذا ان النبي صلى الله عليه وسلم علم عن جهر القراءة معاجزاً ورد في السنن وغيرها ان يكون معاجزاً ايها ما وهي القراءة
 في الجهر والجهر بالقراءة ممنوعة ايضا فليس غرض النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك الخبر الا كذا الجهر **فان قلت** المخاطبة ونحوها اما يتحقق عند
 لقنادة والقراءة وانما عند الاستدلال بالقراءة فلا فلا ثبت من ذلك النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك الخبر الا كذا الجهر **فان قلت** المخاطبة ونحوها اما يتحقق عند
 صحيح مسلم معنى هذا الكلام الا نكاد في هرة ان رفع صوته بحيث اسمع غيري كصاحلي القراءة قبل فيه انهم كانوا يقرئون السورة في الصلوة السرية
 وفيه اثبات قراءة السورة في الظاهر لا في السر عندنا قلنا وجهاً ضعيفاً لا يفيق المأموم السورة في السرية كما لا يفيق في الجهرية انتهى
قلت نعم ولكن قد يروى ان سرار القراءة ايضا في ذلك **الحديث الخامس** ما رواه البخاري عن قتادة عن زرارة بن اوفى عن عمران بن اوفى عن عمران بن اوفى
 عن قتادة عن زرارة عن عمران بن حصين قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل رجل يقرأ خلفه فلما فرغ قال من ذا الذي يخاطبني سرية
 كذا امرهم عن القراءة خلف الامام وفيه ان زيارته في الجهر عن القراءة خلف الامام فتدبر بها جابر ابن ابي اسباط كما حكم به الدارقطني بنفسه
 انه لم يقل هكذا غير جابر وخالفه احمد بن حنبل في منعه شعبة وسعيد وغيرهما فلم يدركوا فيه النبي صلى الله عليه وسلم **قال البيهقي** في كتابه

[illegible]

محمد بن الحنفیہ

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

المسجد والمطبخ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

مكرر

مكرر

والتأخير على الخبر قبل ذلك على ان ليس عندنا لا يثبت الحجة وجوب ايمان الحنفية بهذا الخبر اذ لم يثبت احد من اهل البيت ان ذلك هو مطلقا بل هو مطلقا
والتأخير عن حكاية الخبر بانه اذا كان الخبر ظاهر المتكلمين فانه من جهة اليه احد من اهل البيت فذلك لا يثبت الحجة بل ان لم يكن ظاهر المتكلمين من غير ان يثبت ذلك
اختلاف القول بالثبوت فلا بد ان لا يثبت الحجة الثالثة فكذلك عدم ثبوت ان هذا الخبر كان ظاهر ايمان الحنفية وان وصل الى الجمهور وان اختار الاول فذلك
كان احتياط الحنفية بهذا الخبر ثابت كالتدليل عليه كما ذكرنا في المتن وفيه نظير من على المذهب الاول اذ لم يرد عن احد من اهل البيت الا ان يثبت الخبر
به على ما هو وان ثبتت عندهم بواقعة **الحادي عشر** الحنفية قد صرحوا بان خبر الاحاد فيها يعم به البلوى في مجاز الكل اليه حكمة متأسدة مع
كثرة تكرره ليس يقبل بل هو ما مرودا ومنه خبر ما يدل وفرعها عليه عدم قبول خبر قطعي البصر بمسألة الذي عدم قبول خبر غيرهم بالدين
وخبر الجمهور بالسنة وغير ذلك على ما مر بمسألة في كتبهم الاصولية وان كان الاصل والفروع كلوا كما لا يخفى ايرادوا مستحكمة وخدشان وانضمتا
المحل من القراءة خلف الامام موقوفاتها مما يعم به البلوى ويشهد له الحاجة فكيف يقبل فيه خبر الاحاد الحنفية وهو على ما مر من حكاية الخبر
ونحو ما صرحوا بان خبر الواحد فيها يعم به البلوى لا يثبت الجواب عندنا ولا يستلزم ثبوت الاستصحاب او السنة او الاجابة به فان ثبت ترك القراءة
خلف الامام بهذا الخبر لا ينافي مذهبنا وفيه ما فيه فانه لا يستقيم على مذهب الحنفية ان يكون جوب المسكوت والاستماع وكره القراءة
الا ان يقال نعم ان ثبت هذا الخبر جوب الاستصحاب للترك ان ابا حنيفة واخذوا جوب الترك بالاية القرآنية لكن لا يخفى ان الاستدلال
بالاية على جوب المسكوت مطلقا باطل كما مر فضلا وكثير من غير اخذ واحد الحديث الجواب ولكن لاهية وشيعة بقا روي الخبر بالاية فلا بد ان يكون
وارد قطعاً **الثاني عشر** قال جرح العلوي في شرح الخبر بطلان المصنف حكم بعدم قبول خبر الواحد دون الاشتراك والتلقي بحكم من خبر
للجواب عما متنا من ان يعم به البلوى يقضيه العادة بتفتيش العامة حكمه ويقضي العادة بوصول الحكم اليهم ولا يخصص بمجموعة
الخبر فيه واحد فاشتكى في هذا كله لا يساعده حكاية مشايخنا انما اخذوا المصنف من كتب الشافعية فتضمن من هذا خبرا اخر صلاحه بتقييده بالجواب
والذي يظهر من كتب مشايخنا الكرام ان الامام الذي يثبت بها كل احد ويعمل فيه يعمل في روى واحد حديثا يخالف علمهم ولم يعلم علمهم يمكن
الخبر بوجه اساءه كان مرجعا او احكاما بالسنة او الاستصحاب لان لا يقبل الخبر الجواب فيها يعم به البلوى حتى يرد عليه خبر انفاضة والى ترويض السنة وصلة
الصديق وغير ذلك انهم فعل هذا اذ لا يرد على جميع المستدلين بهذا الخبر سواء ثبت ابل جوب الاستصحاب او بالسنة لانه امرهم به بالتبليغ ولا حجة بالخبر
وجوابه ان مذهبهم فيما اذا كان الخبر في امر يتلى به كل احد ويعمل فيه يعمل بما لا يعلمون به الواحد يثبت الذي نحن فيه ليس من هذا القبيل لان
عمل الصحابة في القراءة تختلف كما هو مختلف في الاضلاع ونظيره ما ذكره جرح العلوي بطريقنا ان ثبت في اليد ليس من هذا القبيل لان عمل الصحابة كان
مختلفا فمنهم من كان يرضى منهم من كان يرضى فليس الحديث مما يثبت على اهل البلوى بل يراعى عمل البعض ويختلف عمل البعض وهذا لا يوجب جرح العمل
الشمس والشمس الذي يظهر بالنظر الدقيق وتقبله اصحاب التحقيق هو ان الاحاديث التي استدل بها اصحابنا ليس فيها حديث يدل على النهي عن قراءة
الفاضة خلف الامام ضمن ما حتى يعارض به الاحاديث الواردة في افعالهم خلفت الامام ضمن ما قد ذكره ذلك بالجمع او التجميع او التماسك او التمسك
مستندة الى انواع ثلاثة فتبينها ما يدل على وجوب الانصات عند القراءة كالحديث الاول وهو ان كان بظاهر لفظه وعموم يدل على الانصات مطلقا لكن
النظر الدقيق يحكم بان ذلك يخرج من القراءة مع قراءة الامام في الجهر بتجسيمه في الاستماع والتدبر ولا يدل على وجوبه في الجهر انما السكوت كالحديث في
المسألة وكذا الآية القرآنية وكذلك الحديث الثاني والثالث والرابع واشتات وجوب المسكوت مطلقا من هذه الاحاديث الخمسة وكذا من كراهة ان قال بعضهم من ان
حديثنا تارة كذا لا يخلو من نكتة وتفسير ومنها ما يدل بظاهره على النهي عن مطلق القراءة كالحديث الخامس السادس والسابع والتاسع والعاشر
والثاني عشر لكنهم اخذوا في شبهة قابل بطلان بعضها كما لا يبرهن الاحتياط بهام امكان حملها على مذهب الفاشية والخبر لها او فانه عند القراءة
وقتها لم يلبس على كفاية قراءة الامام لمقتدى رانه لم يرد في مقتضى صلاحه بقرأة امامه كالحديث الثامن والعاشر **الثالث عشر** فلو كان
ان يجازى ما مر منه وطالاه الاحاديث الواردة في ايها قراءة الفاشية خلفت الامام يعم بها ان خصصها وبغضها وطريق فهم يبينها كذا كانه
لها على جوب المسكوت مطلقا بل ولا يقيد ولا على كل هذه القراءة او الجهر على كل هذه الحنفية فظهر ان قول اصحابنا بوجوب

قراءة كلامهم وقد اختلفوا في قراءة كلامهم في غاية الغموض وكذا في فهم مكرهات القراءة مع قراءة الاحكام والجمهور يحسن قول بالاستماع لغير الوجه وجوب
 السكت عند ذلك كما في الآية ثمانية وما كان من مطلق القراءة اذ هو في غاية الغموض ولما كان في حكاية السكت في القراءة في السرية فاني قد صنف كتبه بحسب الصنفية وعددتهم
 وكبار فقهاءهم وشيوخهم لم اظفر على سنده المرفوع الشافعي وادله الحكاية وما كان في تحقيق ذلك وتشعبه على مسائل لا ينفصل فيها على صاحب سرية ومجملية
فان خرج الظاهر ان اقوى المسائل التي سلك عليها اصحابنا مسائل مستقاة من القراءة في السرية كما هو في اثنين من محققين الحسن واصلها واحدة
 من فقهاء من وعرف ان كان ضيقا رواية لكنه قوي دليلا ومن العلق المعصوم في غنية المسئلة شرح حنفية الصلوة وغيره انه لا يعيد من المراتب انا
 وافقه تادارية وآدجي جاء من ثقاتهم من الجوز القراءات في السرية واستحسنها كالبان يجرى القراءة في الجهرية في المسائل عند معجزة العلم والشرع
 وبينه وهذا هو وجهها من الحدائق جواهرهم الذي من نظر في الانصاف وما حرف في جوار الفقه ولا هو مقتضى ما من اعتبار في العلم
 يقتضي ان اكثر المسائل على القرعية والاصولية لا تختلف العلم وفهم فذها لحد ثين فيها اقوى من ذلك من ان اسير في شعبه واختلاف
 اجد قول المحدثين فيه قريبا من الانصاف قلنا خبرهم وعليه شكهم كبره لا هو وزنه النبي صلى الله عليه وسلم حقا ونواب شرعية عندنا حاشا لانه
 في زمرتهم ولا على غيرهم وسيرهم **فان قال** تأمل هذا ابن القيم مع شدة تبحره في الفنون الشرعية وحلولة المقام يقول انهم القدر بغيره لا يخفى
 ان الاحتياط في عدم القراءة خلف الامام لان الاحتياط هو العمل بما قوي الدليلين وليس مقتضى قراها القراءة بل المنع **قلنا** انظر ما كان نظر
 الى من قال ما حملت ان الاكثر شيئا لا تدل على المنع بالكلية وبعضها وان حلت على ذلك فهو ساقط للجهة اما كرم سمعت ان العبرة ليست بقوة الدليل
 ونفسه بل بقوة كلالته وطريق الاحتياط به وكذا على اصحابنا ان سلموا كبرها قوة بالنسبة الى ادلة غير تلك قوة ولا على علمهم ما ذهبوا اليه مقدوحة
 ويجوز كونها قوتية في نفسها ولا يبطى في ذلك اما عرفت ان اختلاف المالكين والجمهورين يتدلى الى ان شريعة من الطائفة تاكل في كل جمعة القراءة وشرعية
 منهم تفريغ الفساد الصلوة وطائفة عظيمة من الجمهورين قالوا ان شتر الطائفة في الصلوة وان الترتيب مفيد لها وترقى بعضهم حيث قالوا انفسا صلوة مدرك
 الكريم ايضا لتركها ومن المعلوم ان قول منفسا الصلوة بالقراءة هو من شتر المعتكفين والقول بفساد الصلوة بتركها له من قوة الشبهة وان كان
 به بعضهم مفسدا لدرجة الشبهة تقع وقوع هذا الاختلاف وقوته في جانب الخلاف ببلد يحكم بالاحتياط بالقراءة على ما هو حاله في المسائل الخلافية
وقد دعى القائل الى انفسا قول ابن الصمام حديث قال في شرح موطنهم نقل عن بعض مشايخنا ان القراءة خلف الامام حقا لا يجوز كما ذكره في حديثه
 قوله ان الصمام يريان الاحتياط هو العمل بما قوي الدليلين وليس مقتضى قراها القراءة بل المنع كيف وقد ترك من عدة من الصلوة فساد الصلوة بالقراءة
 خلفه فاقوا هذا المنع انتهى وفيه ان الاحتياط هو الخروج من الخلاف فارتكاب المكر وهو اولى من الفساد فساد الصلوة في جانبك لتركه قوي من الفساد
 في جانبك لقراءة فاقوا هذا المنع كيف وهو من هذا كثر الجوزين في امر الدين ينص كلامه **فان قال** تأمل اخذ من غنية المسئلة شرح
 منية المصلين رعاية مناضم الخلاف ما استحسن عندنا اذ المراد منها مفسدة اخرى بان لا يكون لا كتابه مكرها او مفسدا عندنا كما هو
 ونجس الى من من حسن الذكر ومن المدة وغير ذلك وهذا القراءة منعه عندنا فلا تنسب دعوى الخلاف منها **قلنا** هذا الذي لم يكن
 فاعلم ان في قولك ان يكون الامام الذي هو كبره عندنا عنه لطف مستصفا او سنة واما اذا قوي ذلك كافي هذا المقام فان الامام المكره عندنا واجب
 وركن عند المخالفين وهم جميع غير من الجوزين حق فساد الصلوة بتركها قطعا فلا شك ان الاحتياط هو تركها بغير وجوب عند خلافة **ومن الطائفة**
 ما في القسرين الكبير في تفسير سورة المؤمنين ان بعض العمل اخفاء والامامة مقبل في ذلك مقال الخاف ان تركت لقائهم ان يعاتبين الشافعي وان ظنوا
 مع الامام ان يعاتبوا في حذيفة كاخرون كما كانت طلبا الخلاف من خلاف استوفى كل محقق الجوزي بان لا كان وقد كنت انتارا هذا المعنى بعينه قيل ان
 على هذا النقل والله اعلم في انتهى **وانت تعلم** ان هذا من قبيل الطوائف والطائفة مبنية على احتياط لا هو ولا فلا يصح معانته لثباته
 على مقتضى ابي حنيفة ولا معانته في حنفية على مقتضى الشافعي وكيف وكلهم على الهدى من اتقى با حذرهم اهتدى في مسائل كل من اكرهه وجميع
 على الامامة ما خرج من جملهم بغير اعتناء لا شرا به بل لا يهمل معانته احدهم من الايمان اذا انتقل واحد من مقتضى هذا حذره
 اكله لظفر وقلة في بعض المسائل لا الغرض ففسا قبل الغرض شرعي وقوة دليل الاحتياط فاحفظه **فان قال** تأمل هذا من حواشي الهداية للجمهور

هذا هو الوجه في الاحتياط في قراءة كلامهم وقد اختلفوا في قراءة كلامهم في غاية الغموض وكذا في فهم مكرهات القراءة مع قراءة الاحكام والجمهور يحسن قول بالاستماع لغير الوجه وجوب
 السكت عند ذلك كما في الآية ثمانية وما كان من مطلق القراءة اذ هو في غاية الغموض ولما كان في حكاية السكت في القراءة في السرية فاني قد صنف كتبه بحسب الصنفية وعددتهم
 وكبار فقهاءهم وشيوخهم لم اظفر على سنده المرفوع الشافعي وادله الحكاية وما كان في تحقيق ذلك وتشعبه على مسائل لا ينفصل فيها على صاحب سرية ومجملية
فان خرج الظاهر ان اقوى المسائل التي سلك عليها اصحابنا مسائل مستقاة من القراءة في السرية كما هو في اثنين من محققين الحسن واصلها واحدة
 من فقهاء من وعرف ان كان ضيقا رواية لكنه قوي دليلا ومن العلق المعصوم في غنية المسئلة شرح حنفية الصلوة وغيره انه لا يعيد من المراتب انا
 وافقه تادارية وآدجي جاء من ثقاتهم من الجوز القراءات في السرية واستحسنها كالبان يجرى القراءة في الجهرية في المسائل عند معجزة العلم والشرع
 وبينه وهذا هو وجهها من الحدائق جواهرهم الذي من نظر في الانصاف وما حرف في جوار الفقه ولا هو مقتضى ما من اعتبار في العلم
 يقتضي ان اكثر المسائل على القرعية والاصولية لا تختلف العلم وفهم فذها لحد ثين فيها اقوى من ذلك من ان اسير في شعبه واختلاف
 اجد قول المحدثين فيه قريبا من الانصاف قلنا خبرهم وعليه شكهم كبره لا هو وزنه النبي صلى الله عليه وسلم حقا ونواب شرعية عندنا حاشا لانه
 في زمرتهم ولا على غيرهم وسيرهم **فان قال** تأمل هذا ابن القيم مع شدة تبحره في الفنون الشرعية وحلولة المقام يقول انهم القدر بغيره لا يخفى
 ان الاحتياط في عدم القراءة خلف الامام لان الاحتياط هو العمل بما قوي الدليلين وليس مقتضى قراها القراءة بل المنع **قلنا** انظر ما كان نظر
 الى من قال ما حملت ان الاكثر شيئا لا تدل على المنع بالكلية وبعضها وان حلت على ذلك فهو ساقط للجهة اما كرم سمعت ان العبرة ليست بقوة الدليل
 ونفسه بل بقوة كلالته وطريق الاحتياط به وكذا على اصحابنا ان سلموا كبرها قوة بالنسبة الى ادلة غير تلك قوة ولا على علمهم ما ذهبوا اليه مقدوحة
 ويجوز كونها قوتية في نفسها ولا يبطى في ذلك اما عرفت ان اختلاف المالكين والجمهورين يتدلى الى ان شريعة من الطائفة تاكل في كل جمعة القراءة وشرعية
 منهم تفريغ الفساد الصلوة وطائفة عظيمة من الجمهورين قالوا ان شتر الطائفة في الصلوة وان الترتيب مفيد لها وترقى بعضهم حيث قالوا انفسا صلوة مدرك
 الكريم ايضا لتركها ومن المعلوم ان قول منفسا الصلوة بالقراءة هو من شتر المعتكفين والقول بفساد الصلوة بتركها له من قوة الشبهة وان كان
 به بعضهم مفسدا لدرجة الشبهة تقع وقوع هذا الاختلاف وقوته في جانب الخلاف ببلد يحكم بالاحتياط بالقراءة على ما هو حاله في المسائل الخلافية
وقد دعى القائل الى انفسا قول ابن الصمام حديث قال في شرح موطنهم نقل عن بعض مشايخنا ان القراءة خلف الامام حقا لا يجوز كما ذكره في حديثه
 قوله ان الصمام يريان الاحتياط هو العمل بما قوي الدليلين وليس مقتضى قراها القراءة بل المنع كيف وقد ترك من عدة من الصلوة فساد الصلوة بالقراءة
 خلفه فاقوا هذا المنع انتهى وفيه ان الاحتياط هو الخروج من الخلاف فارتكاب المكر وهو اولى من الفساد فساد الصلوة في جانبك لتركه قوي من الفساد
 في جانبك لقراءة فاقوا هذا المنع كيف وهو من هذا كثر الجوزين في امر الدين ينص كلامه **فان قال** تأمل اخذ من غنية المسئلة شرح
 منية المصلين رعاية مناضم الخلاف ما استحسن عندنا اذ المراد منها مفسدة اخرى بان لا يكون لا كتابه مكرها او مفسدا عندنا كما هو
 ونجس الى من من حسن الذكر ومن المدة وغير ذلك وهذا القراءة منعه عندنا فلا تنسب دعوى الخلاف منها **قلنا** هذا الذي لم يكن
 فاعلم ان في قولك ان يكون الامام الذي هو كبره عندنا عنه لطف مستصفا او سنة واما اذا قوي ذلك كافي هذا المقام فان الامام المكره عندنا واجب
 وركن عند المخالفين وهم جميع غير من الجوزين حق فساد الصلوة بتركها قطعا فلا شك ان الاحتياط هو تركها بغير وجوب عند خلافة **ومن الطائفة**
 ما في القسرين الكبير في تفسير سورة المؤمنين ان بعض العمل اخفاء والامامة مقبل في ذلك مقال الخاف ان تركت لقائهم ان يعاتبين الشافعي وان ظنوا
 مع الامام ان يعاتبوا في حذيفة كاخرون كما كانت طلبا الخلاف من خلاف استوفى كل محقق الجوزي بان لا كان وقد كنت انتارا هذا المعنى بعينه قيل ان
 على هذا النقل والله اعلم في انتهى **وانت تعلم** ان هذا من قبيل الطوائف والطائفة مبنية على احتياط لا هو ولا فلا يصح معانته لثباته
 على مقتضى ابي حنيفة ولا معانته في حنفية على مقتضى الشافعي وكيف وكلهم على الهدى من اتقى با حذرهم اهتدى في مسائل كل من اكرهه وجميع
 على الامامة ما خرج من جملهم بغير اعتناء لا شرا به بل لا يهمل معانته احدهم من الايمان اذا انتقل واحد من مقتضى هذا حذره
 اكله لظفر وقلة في بعض المسائل لا الغرض ففسا قبل الغرض شرعي وقوة دليل الاحتياط فاحفظه **فان قال** تأمل هذا من حواشي الهداية للجمهور

هذا هو الوجه في الاحتياط في قراءة كلامهم وقد اختلفوا في قراءة كلامهم في غاية الغموض وكذا في فهم مكرهات القراءة مع قراءة الاحكام والجمهور يحسن قول بالاستماع لغير الوجه وجوب
 السكت عند ذلك كما في الآية ثمانية وما كان من مطلق القراءة اذ هو في غاية الغموض ولما كان في حكاية السكت في القراءة في السرية فاني قد صنف كتبه بحسب الصنفية وعددتهم
 وكبار فقهاءهم وشيوخهم لم اظفر على سنده المرفوع الشافعي وادله الحكاية وما كان في تحقيق ذلك وتشعبه على مسائل لا ينفصل فيها على صاحب سرية ومجملية
فان خرج الظاهر ان اقوى المسائل التي سلك عليها اصحابنا مسائل مستقاة من القراءة في السرية كما هو في اثنين من محققين الحسن واصلها واحدة
 من فقهاء من وعرف ان كان ضيقا رواية لكنه قوي دليلا ومن العلق المعصوم في غنية المسئلة شرح حنفية الصلوة وغيره انه لا يعيد من المراتب انا
 وافقه تادارية وآدجي جاء من ثقاتهم من الجوز القراءات في السرية واستحسنها كالبان يجرى القراءة في الجهرية في المسائل عند معجزة العلم والشرع
 وبينه وهذا هو وجهها من الحدائق جواهرهم الذي من نظر في الانصاف وما حرف في جوار الفقه ولا هو مقتضى ما من اعتبار في العلم
 يقتضي ان اكثر المسائل على القرعية والاصولية لا تختلف العلم وفهم فذها لحد ثين فيها اقوى من ذلك من ان اسير في شعبه واختلاف
 اجد قول المحدثين فيه قريبا من الانصاف قلنا خبرهم وعليه شكهم كبره لا هو وزنه النبي صلى الله عليه وسلم حقا ونواب شرعية عندنا حاشا لانه
 في زمرتهم ولا على غيرهم وسيرهم **فان قال** تأمل هذا ابن القيم مع شدة تبحره في الفنون الشرعية وحلولة المقام يقول انهم القدر بغيره لا يخفى
 ان الاحتياط في عدم القراءة خلف الامام لان الاحتياط هو العمل بما قوي الدليلين وليس مقتضى قراها القراءة بل المنع **قلنا** انظر ما كان نظر
 الى من قال ما حملت ان الاكثر شيئا لا تدل على المنع بالكلية وبعضها وان حلت على ذلك فهو ساقط للجهة اما كرم سمعت ان العبرة ليست بقوة الدليل
 ونفسه بل بقوة كلالته وطريق الاحتياط به وكذا على اصحابنا ان سلموا كبرها قوة بالنسبة الى ادلة غير تلك قوة ولا على علمهم ما ذهبوا اليه مقدوحة
 ويجوز كونها قوتية في نفسها ولا يبطى في ذلك اما عرفت ان اختلاف المالكين والجمهورين يتدلى الى ان شريعة من الطائفة تاكل في كل جمعة القراءة وشرعية
 منهم تفريغ الفساد الصلوة وطائفة عظيمة من الجمهورين قالوا ان شتر الطائفة في الصلوة وان الترتيب مفيد لها وترقى بعضهم حيث قالوا انفسا صلوة مدرك
 الكريم ايضا لتركها ومن المعلوم ان قول منفسا الصلوة بالقراءة هو من شتر المعتكفين والقول بفساد الصلوة بتركها له من قوة الشبهة وان كان
 به بعضهم مفسدا لدرجة الشبهة تقع وقوع هذا الاختلاف وقوته في جانب الخلاف ببلد يحكم بالاحتياط بالقراءة على ما هو حاله في المسائل الخلافية
وقد دعى القائل الى انفسا قول ابن الصمام حديث قال في شرح موطنهم نقل عن بعض مشايخنا ان القراءة خلف الامام حقا لا يجوز كما ذكره في حديثه
 قوله ان الصمام يريان الاحتياط هو العمل بما قوي الدليلين وليس مقتضى قراها القراءة بل المنع كيف وقد ترك من عدة من الصلوة فساد الصلوة بالقراءة
 خلفه فاقوا هذا المنع انتهى وفيه ان الاحتياط هو الخروج من الخلاف فارتكاب المكر وهو اولى من الفساد فساد الصلوة في جانبك لتركه قوي من الفساد
 في جانبك لقراءة فاقوا هذا المنع كيف وهو من هذا كثر الجوزين في امر الدين ينص كلامه **فان قال** تأمل اخذ من غنية المسئلة شرح
 منية المصلين رعاية مناضم الخلاف ما استحسن عندنا اذ المراد منها مفسدة اخرى بان لا يكون لا كتابه مكرها او مفسدا عندنا كما هو
 ونجس الى من من حسن الذكر ومن المدة وغير ذلك وهذا القراءة منعه عندنا فلا تنسب دعوى الخلاف منها **قلنا** هذا الذي لم يكن
 فاعلم ان في قولك ان يكون الامام الذي هو كبره عندنا عنه لطف مستصفا او سنة واما اذا قوي ذلك كافي هذا المقام فان الامام المكره عندنا واجب
 وركن عند المخالفين وهم جميع غير من الجوزين حق فساد الصلوة بتركها قطعا فلا شك ان الاحتياط هو تركها بغير وجوب عند خلافة **ومن الطائفة**
 ما في القسرين الكبير في تفسير سورة المؤمنين ان بعض العمل اخفاء والامامة مقبل في ذلك مقال الخاف ان تركت لقائهم ان يعاتبين الشافعي وان ظنوا
 مع الامام ان يعاتبوا في حذيفة كاخرون كما كانت طلبا الخلاف من خلاف استوفى كل محقق الجوزي بان لا كان وقد كنت انتارا هذا المعنى بعينه قيل ان
 على هذا النقل والله اعلم في انتهى **وانت تعلم** ان هذا من قبيل الطوائف والطائفة مبنية على احتياط لا هو ولا فلا يصح معانته لثباته
 على مقتضى ابي حنيفة ولا معانته في حنفية على مقتضى الشافعي وكيف وكلهم على الهدى من اتقى با حذرهم اهتدى في مسائل كل من اكرهه وجميع
 على الامامة ما خرج من جملهم بغير اعتناء لا شرا به بل لا يهمل معانته احدهم من الايمان اذا انتقل واحد من مقتضى هذا حذره
 اكله لظفر وقلة في بعض المسائل لا الغرض ففسا قبل الغرض شرعي وقوة دليل الاحتياط فاحفظه **فان قال** تأمل هذا من حواشي الهداية للجمهور

ان المصحف والحجر هذا الحق ما خلب لغيره وهذا لما اجتمع النص المحرم والمأثور فلا حذرا ان يخذلنا لا بالشيخ حذرا من ان كانا لغيره قتلنا
ووجه النص لما انهم همنا في حين السلم فضلا عن لغيره رعاية ما في الباب جود النص لما انهم همنا في حين السلم فضلا عن لغيره رعاية ما في الباب جود
نظر القارئ في ما عداها وهو لا يفيد الاصل **الاصول** **للتاثير** في الاستدلال بانها العصابة اعلم انهم قد استدلوا على صحة حديثهم بالآثار
المنقولة عن العصابة القولية والفقهاء في ترك القراءة وعن ابي الدرداء وابن عمر وعمر بن الخطاب علي بن ابي طالب وزيد بن ثابت وابن عباس وسعد
البن وقاص وغيرهم فاذا ذكرنا ما مع كتابنا لثلاثة اقسام في الفصل الاول من الباب الاول وذكرنا في هذا باب من العصابة منهم القصة المبسرة **ويروى عليهم**
على هذا الاستدلال وجه **الاول** ان كثير من العصابة الذين روى عنهم في ترك القراءة في غيرهم القصة المبسرة **ويروى عليهم** على هذا الاستدلال وجه
ايضا وليس هناك ما يعلم به تاخير احداهما عن الثانية فكيف يعبر الاحتمال في احدهما دون الثانية **والثاني** ان كثير منهم لم يحكموا بالسنة والكرامة المروية
بل عبادا انهم قد استدلوا على صحة حديثهم بالآثار من تلك الآثار ما لا يحتمل بسند كثر يزيد بن ثابت من قرع خلفه ما مر
فلا صلوة له فقد قال البخاري في رسالة القراءة في حق سنده لا يعرف هذا الاستدلال سماع بعضهم عن بعض ولا يصح مثله ان يخرج كذا الزبير قال ابن عباس
قوله زيد بن ثابت من قرع خلفه الا ما مر فضلا منه تامة ولا علة يدل على فساده او عته انتهى وكان من قرع خلفه الا ما مر فضلا منه تامة ولا علة يدل على فساده او عته انتهى
عن ابن حبان والدارقطني وكثير سعد وددت اني علاني يقرع خلفه الا ما مر فضلا منه تامة ولا علة يدل على فساده او عته انتهى وكان من قرع خلفه الا ما مر فضلا منه تامة ولا علة يدل على فساده او عته انتهى
ان بعضنا لم يحكم على ترك القراءة في الجهرية فقطه في السرية كثر ابن عمر وغيره على ما مر في اصل سنده الحنفية **والخامس** ان كثير من هؤلاء الفقهاء
من دون سنده مستند كقولهم لا يمتنع السرخسي ان فساده الصلوة مروى عن عده من العصابة بالقراءة وتقول الحنفية وغيره ان منع القراءة مروى
عن ثمانية نفر من العصابة فان امثال ذلك قلت ذكر كبار الفقهاء كثر اكثرهم ليسوا بالهذباءين ولم يسندوا بها باسناد معتبرة في الدين ولا غيرها
والاخر جرح المعتبرين في الدين به في اثبات امر من امور الدين وما ذكره الشيخ عبد الله بن يعقوب السبكي من في كشف الاسرار حشره من العصابة
كانوا ينفون عن القراءة واشد الفهم منهم للفقهاء الاربعة فليس بمستند بسندهم كون السبكي موافقا لمحمد بن حنبل عند الحديث وان كان معدودا في
فقهاء الدين كما ذكرت في ترجمته في كتابي الفتاوى المكية في تراجم الحنفية مع ان الثابت عن كثير منهم خلاف ذلك كما ذكرنا عند ذكر المسالك
والسادس انه صرح ابن القمام وغيره ان قول العصابة بحجة ما لم تنفعه شيء من السنة من المعلوم ان الاحاديث المرفوعة دالة على احوال قراة
الفاتحة خلف لائمة كاسيا في عند كرا دلة الشكافية فكيف يخذلنا بالآثار ونترك السنة **فان قلت** تلك الاحاديث مشكوك فيها من حيث كانت متقدمة
والاسناد قلت ليس لكلام فيها ازيد من الكلام في روايات الترك والسنة ولا سقام **فان قلت** قد وافقت المالكين ايضا كثير من الرواة
قلت لا من ذلك **فان قلت** قد صرح ابن القمام وغيره بانه اذا تناقض الخبران عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على العمل بهما معا فليعمل بهما معا
لما تناقضت الآثار المرفوعة يخذلنا بجمع احاديث اصحابه بعدد ما هو في السنة والترك قلت هذا اذا تناقضت الآثار المرفوعة يخذلنا بجمع احاديث اصحابه بعدد ما هو في السنة والترك قلت هذا اذا تناقضت
لكذلك فان اتفقوا وانما لم ايضا محتاجة في الادب والترك **والسابع** ان آثار السنة على تقدير شيئا ما يمكن حملها على ترك الجهرية كقول ابن
عبد البر في ما عداها من قرع خلفه الا ما مر فقد خطا الخطر وهذا الوجه احق الزكيون في صلوة الجهرية لا يمكن حملها على ترك الجهرية كقول ابن
وهو ثابت من على ما ذكرنا من رواية عبد الله بن ابي رافع عنه خلافة انتهى **والثامن** ان جماعة من العصابة قد ثبت عنهم تحوير القراءة خلفه كذا
ايضا كما مر سابقا فلما لم يجدوا حجة لا اختيارا آثار السنة وترك هذه قطعوا **فان قيل** لكوننا موافقة للاحاديث المرفوعة قلنا ذلك انما اثار التعيين
ايضا موافقة المرفوعة **فان قيل** لكون الذين ثبت عنهم المنع يوافقوا غير الكتاب قلنا قد مر ان الكتاب يشهد انهم مطلقا لا مطلقا
الايجاب **فان قيل** لكونهم اختلفوا من الجهرية قلنا هذا امر من المنع من الماك من **فان قيل** لكون المالكين الذين قلنا هذا ليس لهم
علم كثير منهم روى عنهم الاحاديث بدون المما لثلاثة اكثر من روى عنهم الاحاديث بدون المما لثلاثة اكثر من روى عنهم الاحاديث بدون المما لثلاثة اكثر من روى عنهم الاحاديث بدون المما
الحديث في حق من ان آثار العصابة اذا كانت غيرهم لا تباقيها من حيث هي على السماع في جرح الخبر المقصود لوجوب قراءة الفاتحة على
المالكين والنسب لوجه الجهرية اذا تناقضت افعال الجهرية وترك ذرة مما كفى الله عنه خير من عبادة الفلكين وكان الاحتساب من الجهرية افضل من تركها

[illegible]

الرجل تنفي قلنا فيه لو ان آثار الصلوة كانت غير معقولة عدت مرفوعة حكم الكون الصلوة جلد لا واستبعاد ان يحجر مواشي ليس
محملا لاجتها كما لم يطاعوا عليه ساء ما كلف تعارض الخبر بالقصص لقراءة الفاتحة لكونه من واقع حقيقة والمؤمن حكم الدون من المرفوع حقيقة وان محسنا
ووضع مورد ما والتعارفين الشيعين يقتضون ساءلة الطرفين بل لا ريب في امثال ذلك ان يجمع بين المرفوع حقيقة ويدل ان المرفوع حكم الصلوة لم يكن له معنى
الجموع فكل احد يثبت ويؤمن قوله ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ان آثار الصلوة ليست بنصوص مهمة حتى في حجر على الوجه بل هو محذور
للترك ودلالة على كفاية وما هو مشتمل منها على زجر وعيد ليس به طرئ يدينه وتأنيده انما يقدم المحرم على الوجبة الذي يمكن للمؤمن ان لا يلتزم لهال
اقداما فاعمال الدليلين اولى من احوال احدهما كما هو حوا في مواضع عديدة وهما المحرم ممكن بل من اجل النقص المرفوع على الاستحسان والا تمار على الكفاية او
بان يحمل المرجح على القراءة في السيرة وسكات الجهرية والا تمار على القراءة في حالة القراءة او الجهرية بالقراءة وتخرج ذلك من الظاهر والمنع لو بان على آثار
علمنا على الفاتحة **قظم** من هذا كله ان استدلالهم بالآثار على مذهبهم وان كان هو مسلك علمائهم لا يخفى على شيئا كرامة عليهم **وسب**
وحيث ان قول من قال بفساد الصلوة بالقراءة خلفا كرامة واستند ببعض الآثار المذكورة ساقط عن الاحتجاج لا ينبغي ان يفتقد اليه ولو اجدنا احوال الاصل
في الاستدلال بالاجماع قل استدلالهم بقرينة قليلة من احوال بان في هذه المسئلة بالاجماع الصلوة كما قال صاحب الهداية بعد ذكر حديث قراءة الامام قراءة له
وعلى اجماع الصلوة **وردد** لا ينبغي ان يرد في مثل شبهة بقوله لو كان فيه اجماع لمكان الشافعي اعرف به انتهى **وما يرد** في ايضا طائفة كتب الحديث
فانها متناهية على كل الملائق الواضحة الصلوة في هذه المسئلة ولو كان الاجماع لما كان الخلاف والنزاع **وقل** توجه العيني في البداية الى توجيه قول صاحب الهداية
بوجه آخر انه ساء اجماعا بكتبا اكثر وقد روى منع القراءة عن ثمانين نفر من كبار الصحابة وتأنيده اجماعا ثبت بنقل الامام ولا يمنعه نقل البعض
مخلافه كقول حديث بالاجماع ثم لم يثبت نقل كثير من صحابة فاما لانهم اقرروا العامة وظاهر الكتاب والسنة وتأنيده انه يجوز ان يكون جميع الخلفاء ائمة فتم
الاجماع وراعيها انه لما ثبت في العشرة الذين ذكرهم السبذ موقد وحر ثبت رد واحد منهم عليهم عند قوف الصلوة ان كان اجماعا سكتوا انتهى **لخص**
على من نظر بعين البصيرة تصافيه من احوال كذا في الاول فهو انه وان صحح الحلاق الاجماع على اتفاق اكثر تلك نسبة للمنفذ الى اكثر ليست باكثر من كذا
اما ان يريد بالاكثارية اكثرية بالنسبة الى جميع الصلوة يابو يريد بالنسبة الى الذين تكلموا في هذه المسئلة فان اردوا الاول فطلانه واضح وان اردوا الثاني فضعفه
ايضا لانه لا يكون للمؤمن اكثر من المصححين عن احوال الى شجرة بسند معتد وعدم نقل خلافه بسند معتد واذ ليس فليس اما في الثاني فلان مجرد نقل
اجماع على مسئلة ثبت فيها نزاع لا يفيد شيئا في محل النزاع وان صح هذا المنقول لكانه مرافقا للكتاب والسنة مورد الممانعة كيف لا وظاهر الكتاب
والسنة لا يشهد ان بالاكثارية الاطلاعية واما في الثالث فلا يجد جواز جرح احوال كذا فيفيد في صحة دعوى الاجماع مع انه مشترك الا ان امر من
الجانبيين من غيره فام واما في الرابع فلا بد ثبوت النهي عن العشرة الذين ذكرهم السبذ موقد ليس ببلين ولا مبهر من ومع شجرة خلافه ايضا
وان لم يجد الدال الموصي **وبالجملة** فالمسئلة ليست محل الاجماع الاجماع السكتي والاصح هو ولا اجماع الاكثر **الاصل**
الخامس الاستدلال بالمعقول **قد** ذكرنا فيه وجهها هنا ما قال الطحاوي في شرح معاني الآثار بعد ذكر الاخبار فلما اختلفت هذه الآثار
المروية التمسنا حكمه من طريق النظر في احوالهم جميعا لا يختلعون في الرجل ياتي الامام وهو اكله يكره ويكره معه ويعتد بتلك الركعة
وان لم يقر فيها شيئا كما اجزاء ذلك في فوته الركعة احمق ان يكون اما اجزاء ذلك لكان الضرورة واحتمل ان يكون اما اجزاء ذلك لكان الضرورة
خلفا كما لم يست عليه فنهنا كما صابرنا فانه فريأهم لا يختلعون ان من جاء الامام وهو اكله فركم قبل ان يدخل في الصلوة بتكبير كان منه
ان ذلك لا يجوز وان كان انما تركه لحوال العنصرية وخوف فوات الركعة فكان لا بد له من قرينة في حال العنصرية وغير العنصرية ففدته صفات الفرائض التي
لا بد منها في الصلوة ولا يجوز في الصلوة الا كما ثبت في الآثار ففدته تلك وساقطة في حال العنصرية كانت من غير جنس ذلك كانت في
الصلوة ساقطة في غير حال العنصرية فهذا هو الظن في ذلك وهو قول ابي حنيفة والجب بن يوسف ومحمد بن يحيى وفيه ما فيه اما ان لا يكون
حرف في الركعة حد في الركعة مما وقع فيه نزاع فليس محلا للاجماع كما لو كان في الخلاف وحادث بعد عصر الصلوة وهو متفقون على ذلك وانما يقر
بغيره ويدل على خلافه لانه في محنتكم حقيقة بالبراهين الواضحة واما تأنيده لانه عدم سقوط التكبير والقيام من مبداء الركعة مع كونه

۱۔ اصل القاسم فی العقول

[illegible]

7

7

722

[illegible][illegible]

[illegible]

فيقول المقتدى عند سكتة الامام لقراءة سورة الفاتحة فيقول لا بأس به **قلت** ما بال سكتة
 ليست باليسكتين حقيقة لا بأس به فترفع فيها الشك وتأمين **قلت** هذا لكي لا يراه قائله من ولا يراه اسكوت تحقيق على التبيين **ثم قال**
 واحتمل ايضا بعد ما بين من كان له ما في قراءة الامام له قراءة وهذا حديث لم يثبت عند اهل العلم من اهل الحديث والعرفان لا بأس به وانما عدا ما اسلمه زوا
 عبد الله بن شاذان عن النبي صلى الله عليه وسلم ولما انقطع فراه الحسن بن صالح عن جابر الجعفي عن ابي الزبير عن جابر بن عبد الله بن جابر بن عبد الله بن جابر
اقول عدم ثبوته ان ازيل به خروج من الاحكام فغير مسلم وان ارد غير ذلك فسلم غير ضيق وعدم ثبوته عند اهل الحديث والعرفان لا بأس به
 عن ثبت عند مع زيادة ثبوتها من غير جهة على من لم يعلم وانما ليس بعد حرقان المرسل عند الجمهور رخصة ولكن انكفي بما هو كبري وافي الزبير
ثم قال ولو ثبت فيكون الفاتحة مستثناة من اقول النسخ ان يقول المقتدى مستثنى من حديث لصلوة الا بالفاحة **ثم قال** احتمل ايضا
 بخبر روى داود بن قيس عن رجل من ولد سعد بن سعد قال حدثت ان الذي يقرأ خلف الامام فيه حجة وهذا مرسل ولا يعرف الرجل ولا يسمي **اقول** غاية
 ما يرك منه سقوط هذا الطريق لضعفها صدقة بعبارة **ثم قال** واحتمل ايضا بعد حديث روى سلمة بن كهيل عن ابراهيم قال قال عبد الله وحدثت
 ان الذي يقرأ خلف الامام ما يسمي في رواية هذا من رواية ليس من كلام اهل العلم بل جبري احد ما قول النبي صلى
 عليه وسلم لا تلعنوا لعنة الله ولا تعذبوا بعد ان الله فكيف يقال لا يحدث يقول في نعم الذي يقرأ خلف الامام حجة والحجة من عذاب الله وانما في انه
 لا يملك احداث يمتن ان يذكر انما هو رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل عمر بن الخطاب بن كعب وحذيفة وعلى بن ابي طالب ابى هريرة وعائشة وعادة
 وابي سعيد الخدري وابي عمر في جماعة آخرين من روى عنهم القراءة خلف الامام رضا انما اذا اوتى بالاقول المنفي انما التعذيب بعذاب الله الخ
 بعذاب الله الخ الذين عذبهم من القارئين منهم من عذاب ايضا من انما **ثم قال** واحتمل ايضا بخبر روى عمر بن محمد عن موسى بن سعد عن زيد بن ثابت
 قال من قرأ خلف الامام فله اجره من هذا الامام من غيرهم من بعض ولا يصح مثله **اقول** بطلان هذا لا من النصوص بل يستلزم بطلان الحديث
ثم قال وروى سليمان التيمي وعمر بن زياد عن قاعة عن يونس بن جبير عن جابر بن عبد الله عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة
 من قاعة وكافة عن يونس بن جبير عن قاعة عن يونس بن جبير عن جابر بن عبد الله عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة
 يحمل على ما سوى الفاتحة **اقول** لا يصح عدم ذكر ما سمع سليمان بن زياد في الثقة مقبولة ولا يصح لا يتعين بحمل على ما عدا الفاتحة **ثم قال** قد روي ذلك
 عن ابن جبريل عن زيد بن اسلم عن ابي صالح عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة
 ابي خالد قال اخبرنا عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة
 هريرة وزيد بن اسلم والقاسم عن ابي صالح عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة
 نفسه ثقة وهذا القدر يكفي للحجة **ثم قال** يقال هذا القائل قد اجماع اهل العلم على ان الامام لا يتحمل عن القوم من غير ما قلنا كما في الخبر عن القوم
 هذا القوم مع انك قلت انه لا يتحمل عنهم شيئا من السنن كالنسيب والثناء وغير ذلك فعلم ان القوم عندنا هم من حالهم يتحملون **اقول** هذا القائل
 انقلوا القوم هذا يحتمل والى العقل بل اجمع النقل والرواية في ذلك فاعدا القراءه فلم يقل هناك بالحق **الفصل الثاني** في حكم الحلة الشافعية
 من وافقوا على قراءة الامام الفاتحة خلف الامام في السرية والجمعة وهو مشتمل على اصول الاربعة **الاصول الاولى** استدلو بقوله تعالى فاقرأوا
 ما تيسر من القرآن بان المراد بما تيسر هو الفاتحة ولا يراه في ما تناسل كل فصل فيكون قراءة الفاتحة فيها **اما الاولى** فان كانت كلمة ما من صيغة
 العموم فيشمل الجميع كل كثير وقليل والتخصيص بالفاتحة غير مفهوم **فان قلت** هو يحمل بلحق الحديث بآيانه **قلت** هذا كلام من لا يملك
 له في علم الاصول ولا يدرى له **واما الثانية** ان كون الفاتحة ما تيسر بالنسبة الى كل من علمه بل بطل **واما الثالثة** كقولنا ان المراد بالفاتحة
 لكنه نفس مخصوص ببعض ما لا يملك من الركوع والعاذرة بل انما يخص منه الركوع بشهادة كثير من الاحاديث الواردة
واستدل بعضهم بقوله تعالى جلالة التي تستند بها الحنفية واذا ذكر بك في نفسك تفردا وخيفة ودون الجمهور القبول بالغير ولا بأس
 ولا كثر من المناظرين كفي تفسيره **ثم قال** لا يملك من الركوع والعاذرة ولا يملك من الركوع والعاذرة ولا يملك من الركوع والعاذرة

٢٥

فيقول المقتدى عند سكتة الامام لقراءة سورة الفاتحة فيقول لا بأس به
 ليست باليسكتين حقيقة لا بأس به فترفع فيها الشك وتأمين
 واحتمل ايضا بعد ما بين من كان له ما في قراءة الامام له قراءة وهذا حديث لم يثبت عند اهل العلم من اهل الحديث والعرفان لا بأس به وانما عدا ما اسلمه زوا

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

[illegible][illegible]

منه في قوله تعالى ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم... من قوله تعالى ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم... من قوله تعالى ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم...

فروا من غير ذلك الا ان يوجد ما يدل على خصه...
عن رجل سأل عن ابوتنا فقال هل هناك بقعة منك المروي في سنن ابن ماجه والنسائي والترمذي...
الى ههنا...
البحري في النصايح...
وهو اسلم...
على الاضلال...
المنان...
كتبه...
لان ذلك...
الفرقة...
على خلاف...
الاثر...
الفاصلة...
ان المتعارضين...
قلت...
فاحة...
عليه...
فيصحب...
الاصول...
اعلم...
خالفا...
بالا...
وان...
الحالفة...
لا وجه...
عام...
ان المفهوم...
على...
فقد...
مخا...
والاخر...

منه في قوله تعالى ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم... من قوله تعالى ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم... من قوله تعالى ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم...

منه في قوله تعالى ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم... من قوله تعالى ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم... من قوله تعالى ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم...

وفي التأليف حكمة حقيقة وحكمه الصوابين لا خير بين ان يعمل بالاقوى ويترك بلا ضعف لكون حكم العدم بالنسبة الى القوي ولما اطلق القول
 اعني انما رضى الله عليه التساوي في القوة سواء تساويا في القوة كالتعارض بين اية واية او كالتعارض بين اية وبيان او سنة وسنتين فان ذلك
 ايضا من قبيل التساويين اذ لا ترجيح ولا قوة بكثرة الادلة فتعكها انما كانت المتعارضين بين قياسين يعمل بها اشكوا وان كان بين ايتين او اثنتين وسنتين
 قوليتين او خطيتين او مختلفتين اولية وسنة في قوتها المشهور والمتواتر فان علم المتأخر منهما انما سخر له لم يصل الى التأخر سخر الى الواحد المتأخر
 عن الكل والى السنة المشهورة فهو ليس من قبيل تعارض النساء بل المتقدم راجح لان الحكم بينهما باعتبار محصل من الحكم والحمل والارتباط
 هناك ولا يملك العمل بالدين انتهى وفي تحريرها على حكمه للنسب ان علم المتأخر والا للترجيح ثم الجمع انتهى اذا عرفت هذا فنقول ان الحكم
 المذكور ان لم يستقم على اصول الغضائية فلا يكون جوابا لزاما لكون الحكم وعندهم غنيا كيجوز تخصيصه بالخبر وان كان غنيا لكنه يستقيم على
 الغضائية قطعية يكون وفيها حقيقة كادها كقوله قد يكون الترجيح على الجمع فيمكن تبرك الضعيف في مقابلة القوي ولا يقبلون خبرا كالحاكم الخالف
 لقطعي سواه لم يكن الجمع بينهما او لم يكن قلت كون الترجيح معقدا على الجمع عند هم ليس متفقا عليه فان منهم من ذهب الى عكس ذلك وهو
 الوجه بغير خبره بل لا يقبلون بذلك الترجيح بالكلية بل يحل حق الرسم على الحامل للصحة قال الفخار في شرح النصيب المسامحة خبر الواحد
 ان عددهم انما كانا امكن تأويله من غير تصف يقبل على التاكيد العيص وان لم يكن تأويله الا بتصف لم يقبل للاختلاف كانه يمكن تأويله
 مرجحاً وبلى لان النص قطعي خبر الواحد كفي فان خالف خبر الواحد عمره الكتاب وظاهره فذلك عند ذلك لا يجوز تخصيص العموم وحمل الظاهر على الجاهل
 وعندنا انما في حكمه كاصولين يجوز تخصيص العموم به مثبت التعارض بينه وبين ظاهري الكتاب وهو ما لا يأخذ من جهلنا غنية من مشايخنا
 مثل الشيباني مضمون من تأويل من مشايخهم قد فيجوز ان يجوز تخصيصها به وكما هو انما لا يجوز عندهم ايضا لان الاحتمال في خبر الواحد
 فزك احتمال فلهذا هو الظاهر انتهى وقال صاحب التحريم وقد يقال في ذلك لان الاعمال والادب من الاهدا لكن لا يستقام على خلافه وكيف وفي تقديمها
 ما اطن على هذا المعنى من تقديم الاجم وتاويل الاحاد عند تقديم الكتاب ليس من بل هو انفسا كما للتقدم انتهى وقال بحال العلم لكن في
 في شرحه قد يقال انه يقدم الجمع على الترجيح عندنا معشر الغضائية واختاره الشيعي للحداد وهو مذهبنا لاشفاقية لقولهم الاعمال الظاهر من الاهدا اركان استقرار
 اقوال الغضائية بخلاف ما هو مقدم من الترجيح فان قلت ذلك فلهذا ولان الاحاد عندنا حارضة الكتاب مع ان التأويل من الجمع اجاب بان تأويل الاحاد عندنا
 الكتاب ليس من تقديم الجمع على الترجيح بل هو استفسان منه لمحسن الظن بالروى حكما لتقديم الترجيح فان تقديم الكتاب جزم ولما كان راوي الخبر قد
 يأول منه ولا يكتب في الرواية انتهى اذا عرفت هذا فنقول تعارض حديث عبادة بالاية يقتضيان تقدم الاية لكن لا يقتضيان ترجيح الترجيح بالكلية مع قوة
 بسنة وجود شاهد فلا بد ان يعمل على محصله يكون مخالفا للكتاب السنة وهو على قراءة في حال المسكنة وبما هو ترك هذا الترجيح بالكلية لم
 يجوز واقامة الفاتحة ولو في حال المسكنة لا ان يقال انه لم يعمل على ظاهره بل هو من السكدة على الوجه الكمال اما لا فهو لم يبلغ اليه ذلك
 الاحاد بل لارادة في السكدة تاويلهم وقوله على ما لا يملك الترجيح لكن لا يخفى ان هذا العذر بان امكن من جانبه لكنه لا يستقيم في التقييم ولا يرضى على
 له ثبوت المسكنة ترك الخبر المذكور بالكلية الوجه الثاني من ان حديث عبادة يعارض حديث من كان له امام فقرأه الاحكام له قرأه وحديث
 النهي عن القراءة خلف الامام وغير ذلك مما مر عند ذكر استلال الغضائية وفيه انه ليس هناك حديث ينص على النهي عن قراءة الفاتحة بخصوصها حتى
 يعارض به حديث قراءتها خصوصا ما هي واردة في النهي مطلقا وليس سنة بذلك فيكون موجباً وموقفاً ما هي واردة كقائدها في قراءة ولا حكم
 فلا يعارض به حديث عبادة اذا عمل على اجازة القراء خلف الامام والمضمر حديث عبادة في قراءة الفاتحة خلف الامام وحديث الترك والنهي
 لا تدل على تركها انما هو ظاهر تقديم النص على الظاهر عند تعارضهما مضمون في كتب اعلام الوجه السادس من حواشي الوجه المذكور
 من عسك مجدث عبادة لفرضية الفاتحة خلف الامام المستدل على كون قراءة الفاتحة تركنا لكل مصلحة بكل من هذا الحديث لا يخلو ما ليس
 بهد على محصله ولم لا تفعل الا بما تحت الكتاب وبقوله فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها او لم يكمل منها الا ما لا يخلو من شي اما الثاني فلا بد ان لا يقر
 بها نظير قوله لا صلوة الا بما تحت الكتاب من لم يقرأ بها او لم يكمل منها الا ما لا يخلو من شي اما الثاني فلا بد ان لا يقر

في التأليف حكمة حقيقة وحكمه الصوابين لا خير بين ان يعمل بالاقوى ويترك بلا ضعف لكون حكم العدم بالنسبة الى القوي ولما اطلق القول
 اعني انما رضى الله عليه التساوي في القوة سواء تساويا في القوة كالتعارض بين اية واية او كالتعارض بين اية وبيان او سنة وسنتين فان ذلك
 ايضا من قبيل التساويين اذ لا ترجيح ولا قوة بكثرة الادلة فتعكها انما كانت المتعارضين بين قياسين يعمل بها اشكوا وان كان بين ايتين او اثنتين وسنتين
 قوليتين او خطيتين او مختلفتين اولية وسنة في قوتها المشهور والمتواتر فان علم المتأخر منهما انما سخر له لم يصل الى التأخر سخر الى الواحد المتأخر
 عن الكل والى السنة المشهورة فهو ليس من قبيل تعارض النساء بل المتقدم راجح لان الحكم بينهما باعتبار محصل من الحكم والحمل والارتباط
 هناك ولا يملك العمل بالدين انتهى وفي تحريرها على حكمه للنسب ان علم المتأخر والا للترجيح ثم الجمع انتهى اذا عرفت هذا فنقول ان الحكم
 المذكور ان لم يستقم على اصول الغضائية فلا يكون جوابا لزاما لكون الحكم وعندهم غنيا كيجوز تخصيصه بالخبر وان كان غنيا لكنه يستقيم على
 الغضائية قطعية يكون وفيها حقيقة كادها كقوله قد يكون الترجيح على الجمع فيمكن تبرك الضعيف في مقابلة القوي ولا يقبلون خبرا كالحاكم الخالف
 لقطعي سواه لم يكن الجمع بينهما او لم يكن قلت كون الترجيح معقدا على الجمع عند هم ليس متفقا عليه فان منهم من ذهب الى عكس ذلك وهو
 الوجه بغير خبره بل لا يقبلون بذلك الترجيح بالكلية بل يحل حق الرسم على الحامل للصحة قال الفخار في شرح النصيب المسامحة خبر الواحد
 ان عددهم انما كانا امكن تأويله من غير تصف يقبل على التاكيد العيص وان لم يكن تأويله الا بتصف لم يقبل للاختلاف كانه يمكن تأويله
 مرجحاً وبلى لان النص قطعي خبر الواحد كفي فان خالف خبر الواحد عمره الكتاب وظاهره فذلك عند ذلك لا يجوز تخصيص العموم وحمل الظاهر على الجاهل
 وعندنا انما في حكمه كاصولين يجوز تخصيص العموم به مثبت التعارض بينه وبين ظاهري الكتاب وهو ما لا يأخذ من جهلنا غنية من مشايخنا
 مثل الشيباني مضمون من تأويل من مشايخهم قد فيجوز ان يجوز تخصيصها به وكما هو انما لا يجوز عندهم ايضا لان الاحتمال في خبر الواحد
 فزك احتمال فلهذا هو الظاهر انتهى وقال صاحب التحريم وقد يقال في ذلك لان الاعمال والادب من الاهدا لكن لا يستقام على خلافه وكيف وفي تقديمها
 ما اطن على هذا المعنى من تقديم الاجم وتاويل الاحاد عند تقديم الكتاب ليس من بل هو انفسا كما للتقدم انتهى وقال بحال العلم لكن في
 في شرحه قد يقال انه يقدم الجمع على الترجيح عندنا معشر الغضائية واختاره الشيعي للحداد وهو مذهبنا لاشفاقية لقولهم الاعمال الظاهر من الاهدا اركان استقرار
 اقوال الغضائية بخلاف ما هو مقدم من الترجيح فان قلت ذلك فلهذا ولان الاحاد عندنا حارضة الكتاب مع ان التأويل من الجمع اجاب بان تأويل الاحاد عندنا
 الكتاب ليس من تقديم الجمع على الترجيح بل هو استفسان منه لمحسن الظن بالروى حكما لتقديم الترجيح فان تقديم الكتاب جزم ولما كان راوي الخبر قد
 يأول منه ولا يكتب في الرواية انتهى اذا عرفت هذا فنقول تعارض حديث عبادة بالاية يقتضيان تقدم الاية لكن لا يقتضيان ترجيح الترجيح بالكلية مع قوة
 بسنة وجود شاهد فلا بد ان يعمل على محصله يكون مخالفا للكتاب السنة وهو على قراءة في حال المسكنة وبما هو ترك هذا الترجيح بالكلية لم
 يجوز واقامة الفاتحة ولو في حال المسكنة لا ان يقال انه لم يعمل على ظاهره بل هو من السكدة على الوجه الكمال اما لا فهو لم يبلغ اليه ذلك
 الاحاد بل لارادة في السكدة تاويلهم وقوله على ما لا يملك الترجيح لكن لا يخفى ان هذا العذر بان امكن من جانبه لكنه لا يستقيم في التقييم ولا يرضى على
 له ثبوت المسكنة ترك الخبر المذكور بالكلية الوجه الثاني من ان حديث عبادة يعارض حديث من كان له امام فقرأه الاحكام له قرأه وحديث
 النهي عن القراءة خلف الامام وغير ذلك مما مر عند ذكر استلال الغضائية وفيه انه ليس هناك حديث ينص على النهي عن قراءة الفاتحة بخصوصها حتى
 يعارض به حديث قراءتها خصوصا ما هي واردة في النهي مطلقا وليس سنة بذلك فيكون موجباً وموقفاً ما هي واردة كقائدها في قراءة ولا حكم
 فلا يعارض به حديث عبادة اذا عمل على اجازة القراء خلف الامام والمضمر حديث عبادة في قراءة الفاتحة خلف الامام وحديث الترك والنهي
 لا تدل على تركها انما هو ظاهر تقديم النص على الظاهر عند تعارضهما مضمون في كتب اعلام الوجه السادس من حواشي الوجه المذكور
 من عسك مجدث عبادة لفرضية الفاتحة خلف الامام المستدل على كون قراءة الفاتحة تركنا لكل مصلحة بكل من هذا الحديث لا يخلو ما ليس
 بهد على محصله ولم لا تفعل الا بما تحت الكتاب وبقوله فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها او لم يكمل منها الا ما لا يخلو من شي اما الثاني فلا بد ان لا يقر
 بها نظير قوله لا صلوة الا بما تحت الكتاب من لم يقرأ بها او لم يكمل منها الا ما لا يخلو من شي اما الثاني فلا بد ان لا يقر

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

20

عاصيا بغيره وناظره اذما لا يفتقران الى الكيفية فطلبت صلاة الترتيل الواجب فحصل عند ذلك قال زيد بن ثابت من قرأها فلا حرام
فلا يسلو قبلها انتهى وهذا كما ترى مستغيب عليه ليجوز ان يكون قوله ممنوع عن القراءة ممنوع على غاية ما ثبت من النهي عن القراءة عند القراءة
يجوز فيكون الاستماع والتدبر ومن القراءة بحيث يشترط على القارئ ان يقرأه الفاتحة والغير المشوشة والمفروقة طاماً تاماً
فقره خاله الخ غير صحيح لان القراءة في الركوع والسجود من غير صراحة فيها عام ولا كذلك قراءة الفاتحة والغير المشوشة وما كانا لما تقرر
لا تكفي له وان كان محيصاً لكنه ليس بجعل ان عدم كفاية القراءة في الركوع والسجود لكن في غير محلها كذلك القراءة في القنينة وأما رابعاً
فبان قوله لا تكفي عنه في أداء الواجب من قوف على ثبات ان الواجب مطلقاً في حق المقتدى هو السكوت مطلقاً وقد مر انه بقضاء وسعاً وأما سادساً
فقره فان قرأها عاصياً لم يثبت لزوم العصيان من القراءة مطلقاً ولو في السرية او السكينة وهو حيز الممانعة والاسناد فلان قوله
وما كان الخ غير صحيح لانه لما اخبر النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه بان قراءة الامامة في غير موضعها لم يثبت كفاية على عطاء النبي صلى الله عليه وسلم
واقطع عدم الكفاية غاية ما يلزم منه انه زاد ما لم يجز عليه ولم يخذ بما شرعه له لكفايته له وأما سابعاً فلان قوله فطلبت صلواته لئلا يوجب
فصله عند ذلك لا يخلو اما ان يراد به بطلانها من أصلها كطلانها بتركها او يراد منها انها نقصت كخسائها بتركها واجباتها وحياتها كما قد
أما الاول فكلو من مبيها على كون تلك الواجب الغير المكنى عن ذلك مطلقاً عندنا ولا يلزم من كونه في كتب فقهاء ثباتا فان ظهر
ذلك يخذ بما عليه ويطلب بالاستدلال عليه وأما الثاني فلا بد ان كان كذلك للسر سجدة السهو بترك الانصات سهواً ولم
يقبل به احد فيعلمنا وأما ثامناً فلان استدلاله بقرينة زيد بن ثابت مجتزأ من قوله تعالى فاستمعوا له وانصتوا لعلهم يرحموا
فالقول بقضاء الفصل في القراءة ليس مما يثبت اليه اهل البصيرة وفيل في جانب الخلاف هو القول بالركنية العامة بحيث لا تسقط عند الضرورة
وأما سائر الازاهل لباقية فدلالتها بحسب خلاف اصلهم وملاكم قرية والقول الفصيل فيها ان الخلاف في الركنية وعدوها متفرع
حقيقة على مسألة اصولية وهي ان الركنية هل تثبت بخبر الاحاد الظنية ام لا بد لها من الدلائل القطعية فمن ذهب الى الاول انبت الركنية ومن
انكره لم يثبت الركنية وان سلم دلالتها عليها وهم وجود معارضها والخلاف في ركنيتها التي تعين على خلاف آخرها وهي ان الظن هل يجزى
به ان ياد على القطعي وتخصيصه به او لا يجزى فمن قال بجوازها قال بواجبها فلا يعمل الظن الدقيق بحكم كون الظن الاخيرين
فحين في الخلافين وأما الخلاف في نفس قراءة الترتيل مع قطع النظر عن الركنية فالأية القرآنية ولكن من الاحاديث المرفوعة والاولى المرفوعة تشبه
بالمنع عنها بحيث نفوت الانصات الواجب ليرتد التشايش والممانعة ومن كذلك واجاز قراءة المقتدى من قراءة الامامة فهو مجتزأ بكل ذلك
والخاص من الترتيل انما هو الكتاب والسنة وانما صحت الامامة وشاهدتها وكثير من الاحاديث وانما الصوابية حالة على تجزئتها في السرية
وانما السكينة وهو المستفاد من ظاهر الآية ومن اكثر ذلك وحكمه بكذا مطلقاً القراءة مطلقاً ولو في السرية والسكينة او يجوزها او يكونها
بدعة او خلاف سنة او فسدته فهو مطلب بانثابه بالدلائل الواضحة والمجرب على تلك الادلة هي اراء شاذية وتعلل الناظر المصنف الغير النصف
ينبغي ان يكون لا يجوز الا قول الراقة هو القول بعدم اخذ اصل القراءة على الموضع مطلقاً واستصحاب قراءة الفاتحة او سنية في السرية وهو لا مرجح
بمنظر الآية وهذا هو الذي قل به جماعة من اصحابنا وجماعة من علماء كثره وهو ان كان ضعيفاً في مذهبه صواباً رايه لكنه قوي برأيه ولا
يعدل عن الدعاية اذ وافقها رايه ولم يستحسنها القراءة في السرية كادبات يستحسنها القراءة في الجهرية حال السكينة لعدم الفارقة بينهما ومنها
الا انهم لما لم يثبت عندهم استحباب سكتات الامامة واستأنفاً ووضوح كون الاحاديث الواردة فيها مطلوبة لم يصحوا بها ولا ذلك لقائلوا به
كما ذهب اليه جميع من المحدثين كثرهم الله الى غير الدين هذا هو الكلام الفصل الذي لا يحيط بظلاله ولا يبرهنه منسطة عند كونه صحيحاً للذهب
وبه يجمع بين الكتاب والسنن والادراك والقبول انما هي الحجة لفرق التشايب ولا في المذهب المذكور كقولنا انما هو في كل ما استدل
لادلة اربعة لا يمكن للجهر وطلان واحده منها كما حكم خطأ أحدها وهذا ابطال قول المتعصبين الذين لا يسكتونهم في امر الدين الا المص على
ايمنة المسلمين وتخليه الايمنة المجتهدين ان مذهبنا في حقيقته واصحابنا من الذين اهل الذكر في ضعيف حيز ليس له سند وعلم صحيح

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]